

وزير الاقتصاد: لا إجماع لدى التجار عن الاستيراد.. والقرار لم يحصر بعدد من المستوردين

جدل كبير واجهه قرار وزارة الاقتصاد القاضي بإصدار إجراءات لاستيراد البضائع والسلع وللمستوردين كافة بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة وفق الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد، وذلك قبل منح إجازة أو موافقة الاستيراد اللازمة. وانتقد تجار ما طلبته الوزارة حول إيداع وحجز مبلغ ١٥٪ من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة كمؤونة استيراد بالليرات السورية وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصرف المركزي ومن دون فوائد وذلك حتى تاريخ تنفيذ الإجازة.

ص ٣

الركود الحكومي !!

الكلام، فمن غير المعقول أن تكون مفرزات الاجتماعات في واد والواقع في واد آخر. لعل الأسباب كثيرة وراء حالة الركود العام في الاقتصاد السوري، لكن ما زاد الطين بلة مجموعة القرارات التي تم اتخاذها مؤخراً وقدمت على أنها حلول، إلا أن الواقع أثبت أنها لب المشكلة أو على الأقل جزء من المشكلة ذاتها، ومنها قرار ٩٤٤ الصادر عن وزارة الاقتصاد مؤخراً والقاضي بحجز مؤونة نسبتها ٤٠ بالمئة من قيمة إجازات الاستيراد لدى المصارف الحكومية، ما أدى إلى ازدياد حالة الركود في الأسواق، وفتح المجال أما التهريب لتأمين احتياجات السوق من السلع، عدا الأسلوب الخاطيء لحملات الجمارك على القطاعات التجارية ضمن المدن والذي يؤدي إلى زيادة في الركود. وإغلاق عدد من المحال، منها مؤقتاً ومنها بشكل نهائي، ويضاف إلى ذلك تذبذب سعر صرف الليرة السورية، وصمت الحكومة من دون وجود معالجات جادة لطمأنة الأسواق.

يعاني الاقتصاد السوري في هذا المرحلة حالة ركود تترك آثارها على كل القطاعات بما فيها بعض الأسواق حتى الشعبية منها، ناهيك عن الركود الذي يضرب سوق العقارات، وقطاعات أخرى. هذا ركود تضخمي وعلى ما يبدو هو ركود عام يطول معظم الأسواق والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية، وهذا فرض على المواطن ضرورة الاقتصاد على الحد الأدنى للكفاية. هذا الواقع من الركود الاقتصادي يحتاج إلى معالجة حكومية شجاعة، تأخذ بالحسبان تنشيط السوق كوسيلة وغاية، بحيث تكون الغاية من تنشيط الأسواق هي تحسين الدورة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تكون وسيلة لمزيد من النمو الاقتصادي والإنتاجي ليشكل في الوقت نفسه قوة رافعة للاقتصاد السوري. الاجتماعات المتكررة بلا نتيجة تسبب نوعاً من الإحباط لدى المواطن، فالاجتماعات يجب أن تكون فعالة ويجب ألا تقتصر على

الأمن الجنائي يحارب «مخربي الاقتصاد» اللواء ديب: ضبط ٥٦٤ جريمة تدفقات مالية غير مشروعة



أكد مدير إدارة الأمن الجنائي اللواء ناصر ديب نجاح إجراءات الدولة السورية في إفشال الحرب الاقتصادية على سورية والحصار الجائر من الولايات المتحدة وبعض الدول التي توافق على سياساتها في رفع معدل الجريمة، كاشفاً عن ضبط ٢٨٥ شخصاً يعملون في مجال تحويل الأموال بصورة غير مشروعة، و٧ حالات تهريب أموال، و١١ شخصاً يعملون في مجال المضاربة بالعملة إضافة إلى اكتشاف ٥٦٤ جريمة تدفقات مالية غير مشروعة. وأشار إلى وجود شبكات للتزوير سواء الملكية العقارات أم لتزوير العملة والأوراق الثبوتية، كاشفاً عن ضبط عدد لا بأس به من الشبكات، ومعلنًا عن ضبط أموال مزيفة تقدر بـ ٦١ ألف دولار ونحو ٢,٨ مليون ليرة. وكشف عن ضبط نحو ١٢ جريمة تهريب آثار العام الحالي لغاية شهر أيلول، على حين بلغت عدد جرائم تهريب الآثار المضبوطة العام الماضي ٧ جرائم. وبالنسبة لجرائم تهريب الأسلحة وللفترة نفسها من العام الحالي بلغت الجرائم المضبوطة ٢٢ جريمة، على حين بلغت الجرائم المكتشفة العام الماضي ٥٥ جريمة بانخفاض بلغ نحو ٦٠ بالمئة.

تفاصيل اللقاء مع اللواء ديب (ص ٢)

تعرف على أكبر الشركات المدرجة في بورصة دمشق خلال ٢٠١٩

ص ٦

مشروع القانون الذي أثار الجدل «رسوم على السيارات»

وزير النقل: فرض رسوم تتناسب مع أسعار السيارات الفارهة المملوكة من طبقة مقتدرة

من سعة المحرك القليلة ما يتوازن مع سعرها ضمن شرائح مختلفة، ويفرض رسوماً تتناسب مع أسعار السيارات الفارهة ذات سعة المحرك الكبيرة لكونها سيارات محدودة العدد وتملكها طبقة مقتدرة. وأكد حمود أن المشروع راعي الرسوم المفروضة على مركبات نقل الركاب العامة ضمن قيم قليلة حيث لا ينعكس ذلك على المواطن لاحقاً، وتابع: فمثلاً رسم تسجيل الترخيص العامة هو عشرة آلاف ليرة سنوياً والباقي ٢٥ ألفاً سنوياً على حين السيارة فوق ٤٠٠٠ سي سي رسمها السنوي مليوناً ليرة كما هو معروف من طراز الجيب والمستوى الفاره.

ص ٤

أثار مشروع قانون وزارة النقل الجديد الخاص برفع الرسوم المفروضة على السيارات استياء عدد من أعضاء مجلس الشعب، فمنهم من اعتبره مناقضاً للتصريحات الحكومية التي وعدت بعدم فرض ضرائب جديدة على المواطن، وآخر اعتبر أن فيه مخالفة دستورية لجهة عدم المساواة بين المواطنين. وزير النقل على حمود بين أن تعديل قانون المركبات يهدف إلى توحيد القوانين والمراسيم الصادرة حول رسوم المركبات وتوحيد الجهة المحصلة لهذه الرسوم. وبين في حديثه لـ «الاقتصادية» أنه يأتي تماشياً مع الارتفاع الكبير في قيمة المركبة وخاصة السيارات السياحية الفارهة، مضيفاً: إن المشروع يلاحظ التقليل من رسوم المركبات ذات الشريحة الشعبية

تعديلات قانون حماية المستهلك النهائية إلى رئاسة مجلس الوزراء

ص ٨-٩

أيهما أكثر فساداً المرأة أم الرجل؟

شعبي: سلم المرأة المنصب وأنت آمن.. و٧٠٪ من النساء غير مستعدات للفساد

ص ١٤-١٥

المدير العام للمصرف الصناعي عمر سيدي:

٢٩ مليار ليرة جاهزة للإقراض و٧٠ بالمئة نسبة السيولة

ص ١٦

واقع وآفاق الاقتصاد العالمي

ص ١٨-١٩

الشهابي: مشروع قانون غرف التجارة ضعيف وسنطلب رده للحكومة إذا لم يكن هناك تعديلات متوازنة

إذا تم تعديل المشروع بشكل متوازن ما يكفل حق وهيبة الدولة واستقلالية الغرف فسيتم رفعه إلى تحت قبة المجلس بينما إذا لم يتم إجراء التعديلات فسوف يتم الطلب من أعضاء اللجنة ورئيس مجلس الشعب رده إلى الحكومة، مؤكداً أنه سوف يعرض المشروع على المداولة الأخيرة في اللجنة ودراسة مقترحات اتحاد غرف التجارة.

وعقدت اللجنة اجتماعاً في مجلس الشعب منذ أسبوعين بحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف ورئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع فأعرب الأخير عن تحفظ الاتحاد جملة وتفصيلاً على المشروع وأن مجلس إدارته لم تطلع عليه، معتبراً أنه سوف يحوله إلى مديرية من مديريات وزارة التكوين لأن هناك هيمنة واضحة من الوزارة على الاتحاد. وفي تصريح لـ «الاقتصادية»، أكد الشهابي أنه

اعتبر رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب فارس الشهابي أن مشروع قانون غرف التجارة الذي يناقش في اللجنة ضعيف من ناحية البنية التشريعية، وكان رأي الأغلبية رده إلى الحكومة لصياغته تشريعياً بالتعاون مع الاتحاد وغرف التجارة، إلا أنه تم بخيار الاستمرار في مناقشته حتى لا يكون هناك تأخير في إعادة صياغته التي من الممكن أن تستغرق حتى السنة.

ص ٥

الأمن الجنائي يحارب «مخربي الاقتصاد»

اللواء ديب: ٥٦٤ جريمة تدفقات مالية غير مشروعة والقبض على ٢٥٨ شخصاً يحولون الأموال بشكل غير مشروع

■ محمد راكان مصطفى

أكد مدير إدارة الأمن الجنائي اللواء ناصر ديب نجاح إجراءات الدولة السورية في إفشال الحرب الاقتصادية على سورية والحصار الجائر من الولايات المتحدة وبعض الدول التي توافق على سياساتها في رفع معدل الجريمة، كاشفاً عن ضبط ٢٨٥ شخصاً يعملون في مجال تحويل الأموال بصورة غير مشروعة، و٧ حالات تهريب أموال، و١١ شخصاً يعملون في مجال المضاربة بالعملة إضافة إلى اكتشاف ٥٦٤ جريمة تدفقات مالية غير مشروعة.

وأشار إلى وجود شبكات للتزوير سواء

للملكية العقارات أم لتزوير العملة والأوراق الثبوتية، كاشفاً عن ضبط عدد لا بأس به من الشبكات، ومعلنًا عن ضبط أموال مزيفة تقدر بـ ٦١٠ آلاف دولار ونحو ٢,٨ مليون ليرة. ولفت إلى ضبط نحو ١٢ جريمة تهريب آثار لغاية أيلول ٢٠١٩.

وفيما يلي تفاصيل لقاء الاقتصادي مع اللواء ديب:

■ إلى أي مدى تسبب الحصار الاقتصادي الجائر على سورية بازدياد الفقر وارتفاع معدل الجريمة؟ الولايات المتحدة وبعض الدول التي توافق على سياساتها فرضت عقوبات وحصاراً اقتصادياً أحادي الجانب بحق الشعب السوري بهدف تجويعه وزيادة معدل الجريمة، إلا أن الدولة السورية وعبر اتخاذها الإجراءات المناسبة حالت دون ذلك. لا شك أن الحصار لأي بلد هدفه تجويع الشعب وليس كما تدعي الدول المعادية لسورية بأنها تعمل من أجل حرية الشعب السوري، ومن غير المعقول أن يكون الطريق إلى الحرية عبر التجويع وحرمان الشعب حتى وصل الأمر إلى حرمانه من الأدوية، ومن إجراءات الدولة السورية في مواجهة الحرب الاقتصادية قيامها بجهود كبيرة لتأمين احتياج المواطن من الخبز من خلال تأمين القمح، وبذلت



كشف ٧ حالات تهريب أموال والقبض على ١١ مضارباً في العملة

له التأكد من صحة المبلغ

■ تم ضبط أشخاص يقومون بممارسة هذا العمل وتم تحويلهم إلى القضاء، وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتم محاسبة من يتلقى الحوالة بالعقوبة نفسها، إذ يجرم بشكل مختلف وتتم معاملته وفقاً للقانون.

كما تم ضبط ١١ شخصاً يعملون في مجال المضاربة بالعملة وذلك للعام الحالي منذ بدايته، إضافة إلى اكتشاف ٥٦٤ جريمة تدفقات مالية غير مشروعة، بينما بلغت عدد الجرائم المكتشفة في العام ٢٠١٨ نحو ٨٣٦ جريمة، ما يعني وجود انخفاض بمعدل هذا النوع من الجرائم بنحو ٣٢ بالمائة.

■ هل تعتبر عمليات ضبط تهريب العملة ضمن اختصاص إدارة الأمن الجنائي؟

عمليات تهريب العملة تتم عن طريق المنافذ الحدودية، وعندما تتوافر المعلومات الدقيقة لدى أي جهة من الجهات المختصة تقوم بعملها بضبط المهربين وتقديمهم للقضاء المختص، واستطاعت الإدارة خلال العام الحالي اكتشاف ٧ حالات تهريب أموال، مقارنة بالعام الماضي ٢٠١٨، حيث بلغ عدد

جهوداً كبيرة لتأمين المحروقات وإن لم يتم توافرها بشكل مريح للمواطن.

وعلى العكس تماماً انخفضت معدلات الجريمة في المناطق التي حررت بسواعد الجيش العربي السوري وعادت الوحدات الشرطية لها بنحو ٥٠ بالمائة.

الحدث الأهم حالياً ارتفاع سعر الصرف والمضاربة بالقطع الأجنبي، ما الجهود المبذولة من الإدارة في مجال مكافحة النشاطات غير المشروعة في هذا المجال؟

تم ضبط شبكات لتحويل الأموال وبلغ عدد الموقوفين هذا العام ممن يمارسون مهنة تحويل الأموال بصورة غير شرعية عبر شركات صرافة غير مرخصة ٢٨٥ شخصاً، إذ يتم تحويل الأموال من خارج البلاد عبر شخص يتعامل مع مكاتب صرافة غير مرخصة ويقوم بتسليم المبالغ المحولة بالعملة السورية مستفيداً من فرق سعر الصرف لتحقيق الأرباح.

ونصح المستلمين للحوالات بالالتزام باستلام حوالاتهم عبر القنوات النظامية وشركات الحوالات المالية المرخصة حتى لا يكونوا عرضة لعمليات احتيال قد يقعون فيها كون تسليم الحوالات غير النظامية يتم بصورة سريعة وفي مناطق عامة لا تتيج

حالات تهريب الأموال ٢٥ ما يعني وجود انخفاض بمعدل هذه الجريمة بنحو ٧٢ بالمائة.

■ هل تم ضبط أي حالات مضاربة بالبورصة العالمية (الفوركس)؟

تم ضبط أحد الأشخاص الذي يدير مكتباً للمضاربة بالبورصة العالمية، وتم توقيفه هو وبعض الأشخاص، حيث كان هذا الشخص يقوم بالاحتيال على المواطنين من خلال ترغيبهم في أرباح كبيرة يحصلون عليها عن طريق المضاربة بالبورصة العالمية، وبعد ذلك يوهمهم بانخفاض أسعار الأسهم وبخسارتهم لأموالهم.

■ هل هناك انتشار لظاهرة جمع الأموال في الوقت الحالي؟

حقيقة إن عملية جمع الأموال تكاد تكون نادرة، لكونها أحد مظاهر النصب بالطريقة القديمة والتي أصبحت مكشوفة لدى المواطنين والتي من الصعب وقوعهم فيها.

■ ما مدى انتشار جرائم التزوير والتزييف، وما جهود الإدارة في مجال مكافحة هذه الجرائم؟ توجد شبكات للتزوير سواء الملكية العقارات أم لتزوير العملة المزورة أو لتزوير الأوراق الثبوتية، وتم ضبط عدد من الشبكات لا بأس به، حيث بلغ عدد الموقوفين بجرم تزوير الأموال ١٢ شخصاً، وبلغت قيمة الأموال المزيفة المضبوطة نحو ٦١٠ آلاف دولار، إضافة لضبط مليونين و ٨٥٠ ألف ليرة سورية.

وتجدر الإشارة إلى وجود تراجع بنشاط التزوير في المناطق التي كانت تحت إرهاب المجموعات المسلحة، بعد تحريرها على أيدي قوات الجيش العربي السوري، علماً أن المزورين يحاولون دائماً أن يكون مكان الجريمة المرتكبة في المكان الذي تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، وهذا لا يعني حصرها في هذه المناطق، إذ توجد هناك حالات في بقية المناطق على امتدادها ولكن بشكل أقل إذ يتم ضبط أي مخالفات في مناطق سيطرة الدولة وبسرعة.

■ من المعروف ازدياد جرائم تهريب الآثار والأسلحة خلال الحرب التي تمر بها البلاد، ما جهود إدارة الأمن الجنائي في هذا المجال؟

تم ضبط نحو ١٢ جريمة تهريب آثار العام الحالي لغاية شهر أيلول، على حين بلغت عدد جرائم تهريب الآثار المضبوطة العام الماضي ٧ جرائم. وبالنسبة لجرائم تهريب الأسلحة وللفترة نفسها من العام الحالي بلغت الجرائم المضبوطة ٢٢ جريمة، على حين بلغت الجرائم المكتشفة العام الماضي ٥٥ جريمة بانخفاض بلغ نحو ٦٠ بالمائة.

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية

دمشق - سورية

هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ / ٣٠٦٥ - ١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١

سعر النسخة (١٠٠ ليرة سورية)

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

المدير الفني

لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول

نبيل زريق

AL-IQTISSADIYA

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٠ تاريخ ٢٠١١/٥/١٩ المعدل بالقرار ٢٠١١/٥/٢٧، وتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

الحد من استخدام التجار لأكثر من سجل تجاري وأكثر من اسم ومن ثم معالجة التهرب الضريبي

قرار لوزارة الاقتصاد «يزعج» الكثير من التجار!

وزير الاقتصاد: لا إجماع لدى التجار عن الاستيراد.. والقرار لم يحصر بعدد من المستوردين

وضمن الالتزام بأحكام التجارة الخارجية نتيجة وجود المؤونة، علماً أن القرار يستهدف المستوردين كافة، وأن التطبيق يستهدف جميع المواد المستوردة، كما أنه يعكس جدية التاجر للاستيراد. وتبين الوزارة أن الـ ١٠٪ التي كان يدفعها التجار من قيمة الإجازة بالدولار في صندوق دعم الليرة عبارة عن مبادرة طرحتها غرف التجارة والصناعة، لكنها ليست قراراً من الوزارة، مؤكدة أنه تم إيقافها.

للتجار كلمة

في السياق كان لعدد من التجار رأيهم حول قرار الاقتصاد، حيث بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال في تصريح لـ «الاقتصادية» أن أغلب التجار ليسوا مسرورين من القرار، مؤكداً أنه سيسبب شحاً في المواد والبضائع مستقبلاً، كما أنه يقلل من كمية المواد الأساسية التي تغذي السوق على اختلافها سواء كانت مواد أولية أو استهلاكية، الأمر الذي يعوق حركة تدفق البضائع إلى الأسواق مؤكداً أن القرار بحاجة إلى دراسة.

وأكد الجلال أن تجريد المؤونة لفترة سيزيد من حاجة التاجر إلى المال، ما سيؤدي إلى خفض الاستيراد وخاصة في ظل الحصار المفروض، ما يزيد من صعوبة الاستيراد، مبيناً أن هذه المهارة في معرفة الصنف وتحديد العلاقات أهم من حجم رأس المال.

واعتبر الجلال أن القرار سيعوق التاجر في عملية الاستيراد، ما سيؤدي إلى تخفيف حركة تدفق البضائع إلى الأسواق، وسينشط التهريب ويدفع التجار إلى أساليب ملتوية لتحصيل البضائع.

وطالب بأن يبقى دعم المركزي للمواد الأساسية والحفاظ على حركة الاستيراد والسماح بالحصول على إجازات الاستيراد ودراستها حسب حاجة السوق، إضافة إلى تسهيل انسياب المواد المسموحة للسوق موضحاً أن المواد المستوردة كلها خاضعة لحاجة السوق ولازمة له، على حين الكماليات لا تستورد.

كما طالب بالسماح بالاستيراد كما كان سابقاً، مع الاستمرار بالسماح بمنح إجازات الاستيراد كما كانت، لافتاً إلى أن الانعكاس السلبي للقرار سيتوضح قريباً بانخفاض عدد المواد الموجودة في السوق.

على حين اعتبر عضو غرفة تجارة دمشق حسان عزقول أن تأثيرات القرار ونتائجه تظهر مطلع العام القادم، مضيفاً: كنا نتمنى لو كان القرار مدروساً بشكل أكبر، حيث على ما يبدو أن القرار يشمل شريحة محددة من التجار، كما أن التاجر «الصغير» لم يعد بمقدوره الاستيراد بموجب القرار.

وقال: لا أتصور أن للقرار انعكاساً على الأسواق، كما نتطلع لقرارات حسب واقع الحال، والظروف حالياً تتطلب صدور قرارات كهذه، لكن القرار قابل للتعديل، مؤكداً أن كل قرار يصدر يكون بشكل مؤقت وخاص في ظل تداعيات الحرب الاقتصادية على سورية.

وأضاف: لا أعتقد أن القرار صدر من دون مناقشة المعنيين، وخاصة مع وجود مجلس استشاري في مجلس الوزراء، يضم الشرائح كافة، علماً أن القرار لمرحلة آتية، ومن الممكن تعديله، مؤكداً أنه لا إلغاء للقرار وما زال ساري المفعول.



■ فادي بك الشريف

جدل كبير واجهه قرار وزارة الاقتصاد

القاضي بإصدار إجراءات لاستيراد

البضائع والسلع وللمستوردين كافة بعد

الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة

وفق الدليل التطبيقي المعتمد لمنح الموافقات

لإجازات وموافقات الاستيراد، وذلك قبل

منح إجازة أو موافقة الاستيراد اللازمة.

وانتقد تجار ما طلبته الوزارة حول إيداع

وحجز مبلغ ١٥٪ من القيمة المقابلة لمشروع

الإجازة كمؤونة استيراد بالليرات السورية

وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية

الصادرة عن المصرف المركزي ومن دون

فوائد وذلك حتى تاريخ تنفيذ الإجازة.

الجلاد: سيسبب شحاً في المواد والبضائع مستقبلاً ويقلل من المواد الأساسية الغذائية للسوق

التطبيقي لمنح موافقات لإجازات وموافقات الاستيراد. وقال الخليل: لم يرد أي طلبات اعتراض على القرار، موضحاً ورود كتاب من اتحاد غرف الصناعة السورية لدراسة إمكانية عدم تشغيل خطوط الإنتاج والآلات الصناعية الخاصة بالمنشآت الصناعية بضمون قرار الوزارة.

وحول قيم الإيداعات المفروضة بموجب القرار بأن يكون للمستورد إيداعات بقيمة ٢٥٪ من قيمة الإجازة ويتم الإفراج عنها بعد شهر من تاريخ الإجازة أو كتاب المصرف المعني، بين وزير الاقتصاد أن هذه الحالة الطبيعية لعمل المصارف وحفظ أموال التجار والصناعيين في المصارف العاملة بالقطر، أما نسبة الـ ١٥٪ فيتم استردادها بعد إبراز شهادة جمركية تثبت استيراد المواد المطلوبة بموجب إجازات الاستيراد، مبيناً أن هذا الإجراء يطبق على جميع المستوردين دون استثناء ولم يتم حصره بعدد من المستوردين، وإنما خفف من استخدام الأسماء بشكل وهمي ممن ليس له علاقة بالاستيراد والتصدير، كما أن هذا الإجراء معمول به لدى العديد من دول العالم.

ونوه الوزير بأهمية القرار في تعزيز دور الليرة السورية وزيادة الطلب عليها بدلاً من القطع الأجنبي، وتعزيز دور القطاع المصرفي، وتنظيم منح إجازات الاستيراد وتوحيد آلية منحها، إضافة إلى ضمان وجود ملاءة مالية مقبولة لدى المستوردين.

كما أشار إلى أن للقرار أهمية في الحد من حالات استخدام التجار لأكثر من سجل تجاري وأكثر من اسم، وبالتالي موضوع معالجة التهرب الضريبي،

ويقوم المصرف المعني بعد إيداع المبلغ المذكور بتسليم صاحب العلاقة إشعاراً بذلك لإرفاقه وحفظه مع النسخة الأصلية من إجازة الاستيراد أو موافقة الاستيراد لدى مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات.

ويتم استرداد المبلغ المودع إذا لم يتم استكمال منح الإجازة أو الموافقة لتعارضها مع الأنظمة النافذة، وإذا رغب صاحب العلاقة في إلغاء الإجازة أو الموافقة قبل أو بعد المنح من دون أن يتمكن من الاستعمال، وإذا انتهت مدة الإجازة أو الموافقة التي سدد عنها مبلغ الإيداع من دون أن يتمكن صاحب العلاقة من الاستعمال، وإذا رغب بإلغاء جزء من الإجازة أو الموافقة بعد استعماله للجزء الآخر يعاد إليه المبلغ بموجب نسخة إضافية عن الشهادة الجمركية مؤشرة لأغراض هذا القرار، وفي حال إتمام عملية الاستيراد وإبراز نسخة إضافية عن الشهادة الجمركية مؤشرة لأغراض هذا القرار.

وفي حال مخالفة المستورد للقوانين والأنظمة النافذة، لا يعاد المبلغ المودع لحين تسوية وضع المخالفة المرتكبة. وحول الموضوع، أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل لـ «الاقتصادية» عدم إجماع المستوردين التجار عن الاستيراد بسبب هذا القرار، مبيناً أن هذا الأمر غير صحيح، بحيث منذ صدور القرار يتقدم بمعدل وسطي / ١٣٠ / طلباً يومياً وتمت الموافقة على جميع الطلبات المتوافقة مع الدليل

القرار نص على تزويد مديرية الاقتصاد والتجارة المعنية أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات بكتاب من أحد المصارف العاملة في القطر يتضمن أن المستورد لديه إيداعات بما يعادل مبلغ ٢٥٪ من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة بالليرات السورية وفق سعر الصرف المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص بتاريخ طلب الإجازة، أو الموافقة على أن يتم تحرير المبلغ المذكور بعد شهر من تاريخ الكتاب المذكور.

ويعفى مما سبق مستوردات القطاع العام، ومستوردات عقود القطاع الخاص المبرمة لجهات القطاع العام، والإجازات التي سيتم منحها كتسوية وضع، والنماذج والهدايا والتبرعات التي تقتزن بموافقة رئيس مجلس الوزراء.

وتتضمن المادة الثالثة من القرار أنه في حال قيام المستورد بتمويل الإجازة من أحد المصارف العاملة، فإن عملية التمويل تخضع لإجراءات الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

ويتم إيداع المبلغ المطلوب، لدى أحد المصارف العاملة في القطر بموجب كتاب من مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات يتضمن مقدار المبلغ بالقطع الأجنبي (ليقوم المصرف المعني باحتساب المبلغ المقابل بالليرات السورية) ورقم وتاريخ مشروع إجازة الاستيراد أو رقم وتاريخ طلب موافقة الاستيراد بالنسبة للبضائع الخاضعة لأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

عزقول: القرار بحاجة إلى دراسة تأثيراته ونتائجه تظهر مطلع ٢٠٢٠

مشروع القانون الذي أثار الجدل «رسوم على السيارات»

وزير النقل: فرض رسوم متناسب

مع أسعار السيارات الفارهة المملوكة من طبقة مقتدرة

■ محمد راكان مصطفى

أثار مشروع قانون وزارة النقل الجديد الخاص برفع الرسوم المفروضة على السيارات استياء عدد من أعضاء مجلس الشعب، فمنهم من اعتبره مناقضاً للتصريحات الحكومية التي وعدت بعدم فرض ضرائب جديدة على المواطن، وآخر اعتبر أن فيه مخالفة دستورية لجهة عدم المساواة بين المواطنين.

وزير النقل علي حمود بين أن تعديل قانون المركبات يهدف إلى توحيد القوانين والمراسيم الصادرة حول رسوم المركبات وتوحيد الجهة المحصلة لهذه الرسوم.

وبين في حديثه لـ«الاقتصادية» أنه يأتي تماشياً مع الارتفاع الكبير في قيمة المركبة وخاصة السيارات السياحية الفارهة، مضيفاً: إن المشروع يلاحظ التقليل من رسوم المركبات ذات الشريحة الشعبية من سعة المحرك القليلة ما يتوازن مع سعرها ضمن شرائح مختلفة، ويفرض رسوماً متناسب مع أسعار السيارات الفارهة ذات سعة المحرك الكبيرة لكونها سيارات محدودة العدد وتملكها طبقة مقتدرة.



القربي: تم تأجيل نقاش المشروع لكونه يحتاج إلى تعمق ودراسة برؤية



الطويل: الضريبة تجعل من صاحب السيارة كأنه مستأجر والمواطن لا يحتمل ضرائب جديدة

الموديل وسنة الصنع غير منطقي ومن غير المقبول أن يتم تقاضي هذه المبالغ من البائع. واستغرب حميدي أن يتم تحديد رسم إجازة السوق العامة بـ ٥ آلاف رغم أنها سوف تستخدم لممارسة العمل وتسهم في تحقيق مردود مادي لمستخدمها، في حين أن رسوم الإجازة الخاصة تم تحديدها بـ ١٠ آلاف، مضيفاً: إن رسوم الشهادة العامة دائماً أعلى، وتابع: حاسبني كالذي يشتغل على سيارة فلماذا أنا أكثر؟ ولفت إلى أن المادة ٢٧ من المشروع والتي نصت على: «تعفى المركبة من الرسوم السنوية في حال أوقفت عن السير غصباً بفعل السلطة كالحجز أو المصادرة من المراجع الإدارية أو القضائية أو نتيجة حادث كالتدهور أو الحريق أو الغرق أو السرقة أو غيرها سواء أكان ذلك وقع داخل أراضي الجمهورية العربية السورية أم خارجها، حيث يستفيد مالك السيارة من الإعفاء، وضمن الحدود ولا يشترط في هذه الأحوال تسليم لوحتي المركبة ورخصة سيرها بل يكفي بإبراز أوراق إثبات نظامية حدوث الوقائع المذكورة، معتبراً أن ذلك يحمي بعض المخالفين بموجب الرسوم رقم ١٤ لعام ٢٠١٤ والذي يترتب غرامات على السيارات التي تجاوزت المهلة القانونية بالبقاء خارج القطر، إذ إنه بات بإمكان المخالف تقديم أوراق تحميه من دفع الغرامات، معتبراً أن هذا يتناقض مع الرسوم وهو ثغرة للمخالفين. واستغرب حميدي من إعفاء باصات المدارس الخاصة من الرسوم، منوهاً بأن مشروع النقل استثماري رابح أكثر من المدرسة نفسها، مضيفاً: إذا كان هناك رغبة بالإعفاء فيجب أن يتم وضع تعرفه تحدد بموجبه سعر التكلفة، مشيراً إلى وجود مدارس تنقاضي ٣٠٠ ألف على الطالب، وتابع: يجب ألا يترك التسعير حسب مزاجيتهم.

ورداً على أسباب وزارة النقل الموجبة للقانون بالنسبة لارتفاع أسعار السيارات بين أن الزيادة في السعر لا يمكن اعتبارها أمام انخفاض القيمة الشرائية لليرة، مضيفاً: إذا كانت الغاية ردف الخزينة فلماذا تم إعفاء كل السيارات تحت ٣٠٠٠ سي سي، متهماً المشروع بأنه يضع على الخزينة أموالاً يجب ألا تضيع.

وعن حجة الوزارة بأنه تم فرض الرسوم على السيارات التي تستهلك أكثر، قال هناك سيارات بسعة محرك ٤٠٠٠ سي سي ولكن تستهلك أقل من السيارات ذات سعة محرك ١٦٠٠ سي سي، مضيفاً: وعند تحديد كمية البنزين المدعوم لماذا لم يتم تخصيص السيارات من السعة الكبيرة بحصة أكبر؟

مرتفعين، مؤكداً أنه من غير المقبول أن تأتي هذه الضريبة لتجعل من صاحب السيارة وكأنه مستأجر وليس هو صاحبها.

ورأى الطويل أن الرسوم المفروضة على السيارات عند البيع لا نشاهدها في دول أخرى، وبسبب الرسوم على السيارة صار الشخص يكره أن يكون عنده سيارة، وتابع: كدولة عندما تريد أخذ رسوم على السيارات يجب أن تكون لقاء خدمة ما كفتح طرقات جيدة مطابقة للمواصفات العالمية التي تسير عليها السيارات وتأمين قطع تبديل وهذه الخدمات غير موجودة، فالرسوم على شو؟ ويكفي أن أصحاب السيارات ذات السعات الكبيرة والمصرف الكبير يدفعون سعر البنزين بالسعر الحر فهم أصلاً يدفعون أكثر بكثير من أصحاب السيارات العادية.

قانون غير منطقي

من جانبه رأى عضو مجلس الشعب نضال حميدي بأنه يجب عدم إحالة مشروع القانون إلى اللجنة لكونه مخالفاً للدستور، وذلك أنه لا يوجد فيه عدالة اجتماعية، ولا يساوي بين المواطنين، إذ إن المواطن مالك سيارة بسعة محرك ١٥٠٠ وحتى ٣٠٠٠ سي سي لا يدفع رسوماً، وفوق ٣٠٠٠ يصبح الرسم ٢٥٠ ما يعادل ٢٢ ألف ليرة شهرياً، مضيفاً: إن السيارة بالكين نفسه وبنوع السيارة نفسه لا يترتب عليها أي رسم لكون محركها أصغر، وتابع: في كل دول العالم لا مشكل في تغيير المحرك إلا عناً!

وأشار حميدي إلى أن القانون يجب ألا يكون تدريجياً يفرض الرسوم على جميع السيارات، حيث يتم فرض الرسوم على السيارة بدءاً من سعة محرك ألف سي سي وما فوق بنسبة محددة لكل ١٠٠ سي سي بمبلغ محدد، متناسلاً كم راتب الموظف حتى يستطيع أن يدفع مثل هذا المبلغ.

وأكد ضرورة الانتباه لعمر السيارات، ففي كل دول العالم العمر الافتراضي للسيارات خمس سنوات، مطالباً بأن يتم تحديد عمر السيارة بعشر سنوات حتى تكون المحاسبة مقبولة، منوهاً بأن السيارات حالياً عمرها ٢٠ سنة تعود لصنع ٢٠٠٠-٢٠١١ فمن غير المنطقي فرض رسوم على هذه السيارة بمبالغ سنوية كبيرة.

ووصف حميدي القانون بأنه غير منطقي، لجهة فرض رسوم على المبيع، وقال: أنا بعد أن دفعت رسوماً جمركية على السيارة أصبحت ملكاً خاصاً فإن دفع الرسوم يعتبر مصادرة للملكية الخاصة، ووفقاً للدستور لا يجوز مصادرة الملكية الخاصة، معتبراً أن فرض رسوم تتراوح بين ١٠ إلى ٢٥ بالمئة بحسب

المواطنين غير القادرين على الدفع والالتزام والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود قياساً بالسيارات الدرويشة والمتوسطة.

وبالنسبة للرسوم المفروضة على المبيع بين قربي يجب أن يحسب الاهتلاك والعمر الافتراضي للسيارات ويجب عدم المساواة بين سيارة صنع ٢٠٠١ وسيارة صنع ٢٠١٧، مؤكداً وضع ملاحظات كثيرة خلال الجلسة، منوهاً بأن الوزير كان منفتحاً على الطروحات.

ومن الأمور التي تم وضع ملاحظات عليها هي رسوم الإجازات، ورسوم سيارات الطلاب التي تدر دخلاً، إذ تم إعفاؤها، مضيفاً: كل هذه الأمور تستحق نقاشاً بجو أهدأ، والجو الآن غير مناسب في ضوء ارتفاع سعر الصرف وضبابية السوق.

ليست ذنب المواطن

بدوره عضو مجلس الشعب عارف الطويل شدد على أن وضع المواطن السوري الآن لا يحتمل فرض أي ضريبة جديدة، مضيفاً: بل على العكس، على الحكومة أن تبحث عن حلول لتحسين دخل المواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين يشكلون الأغلبية العظمى في البلد، الذي لم يعد يكفيه.

وذكر الطويل أن وزير المالية مأمون حمدان قال في إحدى جلسات مجلس الشعب: لا نية للحكومة بفرض أي ضريبة جديدة.

وقال: إذا كانت الحكومة تريد أن تبحث عن مصادر لدعم الخزينة يجب أن تبتعد عن جيب المواطن محدود الدخل والذي كان دعامة الصمود والتضحية خلال الحرب الطويلة، مضيفاً: أنا برأيي على الحكومة أن توجه جهودها لتنمية الإنتاج الزراعي والصناعي لأن الزراعة في الدرجة الأولى والصناعة بالدرجة الثانية هما دعامة الاقتصاد القوي والمنتج الحقيقي للدولة.

وعن مبررات الوزارة، فإن رفع الرسوم جاء لبتناسب مع أسعار السيارات المرتفعة، بين الطويل أن أسعار السيارات المرتفعة ليست ذنب المواطن وإنما هي حالة اقتصادية فرضت هذا الغلاء الذي لم يقتصر على السيارات والعقارات بل وصل السلع، مؤكداً أن ذلك جاء عكس مصلحة المواطن، والغلاء جاء نتيجة لوضع اقتصادي ليس للمواطن ذنب فيه.

وأشار الطويل إلى أن السيارة ووسائل النقل لم تعد رفاهية والمواطن السوري الذي يمتلك سيارة الآن يستخدمها فعلاً للنقل وفي مجالات جداً محدودة وأمور ضرورية نتيجة لتكلفة الوقود والإصلاح اللذين أصبحا

وأكد حمود أن المشروع راعي الرسوم المفروضة على مركبات نقل الركاب العامة ضمن قيم قليلة حيث لا ينعكس ذلك على المواطن لاحقاً، وتابع: فمثلاً رسم تسجيل التلكسي العامة هو عشرة آلاف ليرة سنوياً والباص ٢٥ ألفاً سنوياً في حين السيارة فوق الـ ٤٠٠٠ سي سي رسمها السنوي مليوناً ليرة كما هو معروف من طراز الجيب والمستوى الفاره.

وأشار وزير النقل إلى أن المشروع حدد الرسوم المترتبة على معاملات المركبات من رهن وتأمين وتغيير الأوصاف بنسب متوافقة مع سنة الصنع، كما أن المشروع أجاز أن تتم عملية نقل ملكية المركبة خارج مديرية النقل على أن يتم دفع رسم ١٠ آلاف ليرة لمصلحة خزينة الدولة، ودفع بدل خدمة ألفي ليرة لقاء عقد التسجيل لمصلحة العامل المختص.

ونوه بأن مشروع الرسوم يعني كل مركبة سعة محركها تحت الـ ٣٠٠٠ من الرسم السنوي، مؤكداً أنه وفي حال حدوث أي خطأ في الحساب تتم المراجعة وإعادة الحق للمواطن.

ملاحظات كثيرة

رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان قربي كشف لـ«الاقتصادية»، أنه تم تأجيل النقاش بالمشروع لكونه يحتاج إلى بعض التعمق والدراسة برؤية، مضيفاً: تم فتح جلسة نقاش مع وزير النقل، وانطلاقاً من شعورنا بأن بعض الملاحظات بحاجة للنقاش، وقال قربي إن جلسة الحوار استمرت ساعتين مع وزير النقل في لجنة الخدمات اتفقنا على التريث بالمشروع ودراسته بشكل هادئ.

وقال قربي: منطقياً نحو ٩٧٪ من السيارات لا يترتب عليها أي التزامات، والتغير طال السيارات التي سعة محركها فوق ٣٠٠٠ سي سي وتطال شريحة معينة من

«قانون التجارة»... «التموين» تفضله على مقاسها وليس على مقاس التجار

الشهابي: مشروع قانون غرف التجارة ضعيف وسنطلب رده للحكومة إذا لم يكن هناك تعديلات متوازنة

■ محمد منار حميجو

اعتبر رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب فارس الشهابي أن مشروع قانون غرف التجارة الذي يناقش في اللجنة ضعيف من ناحية البنية التشريعية، وكان رأي الأغلبية رده إلى الحكومة لصياغته تشريعياً والتعاون مع الاتحاد وغرف التجارة، إلا أنه تم بخيار الاستمرار في مناقشته حتى لا يكون هناك تأخير في إعادة صياغته التي من الممكن أن تستغرق حتى السنة.

هذا وأنهت اللجنة الاقتصادية لمجلس

الشعب مداولاتها حول مشروع القانون وتم رفعه إلى قبة مجلس الشعب بعد أن صوتت على بقاء بعض المواد الأساسية التي كانت محور اعتراض التجار ومنها المادة الخاصة

بإلزام التاجر بتسجيل عدد من العمال في

التأمينات الاجتماعية كشرط للانتساب

للغرفة، ومن المرجح أن يثير مشروع

القانون جدلاً واسعاً تحت قبة المجلس

على غرار ما حدث أثناء مناقشته في اللجنة

الاقتصادية وخاصة مع وجود اعتراضات

كثيرة من التجار عليه.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» أكد الشهابي أنه إذا تم تعديل المشروع بشكل متوازن ما يكفل حق وهيبة الدولة واستقلالية الغرف فسيتم رفعه إلى تحت قبة المجلس بينما إذا لم يتم إجراء التعديلات فسوف يتم الطلب من أعضاء اللجنة ورئيس مجلس الشعب رده إلى الحكومة، مؤكداً أنه سوف يعرض المشروع على المداولة الأخيرة في اللجنة ودراسة مقترحات اتحاد غرف التجارة.

وأضاف الشهابي: للأسف هناك ميل كبير للتدخل السافر من وزارة التموين في إدارة شؤون غرف التجارة علماً أن المادة العاشرة من الدستور تنص على أن الدولة تضمن استقلالية النقابات المهنية، وتابع: لكن للأسف هناك محاولات عديدة في بنود هذا المشروع للتدخل غير المنطقي والمبرر في غرف التجارة.

وقبل الشهابي أن تتم إعادة مشروع القانون إلى الحكومة لتشريع قانون تجارة ينطوي تحته كل الغرف بالتوافق وليس بهذا الشكل على اعتبار أن التشريع ضعيف وفي الوقت ذاته تدخل من الوزارة إضافة إلى أن غرف التجارة معترضة عليه.

وأوضح الشهابي أن الوزارة أصبح بيدها حق الإشراف والوصاية والتدخل، مضيفاً: من الطبيعي أن يكون للوزارة حق الوصاية على اعتبار أنها تمثل الدولة لكن يجب التمييز بين منحهم الثقة في إدارة شؤونهم كمنتخبين وبين أن نحولهم إلى مديرية من مديريات وزارة التموين. وأشار إلى أن وزارة الصناعة لا تتدخل في عمل اتحاد الصناعة وهذا الأمر دفعها إلى العمل لتعديل بعض البنود الواردة في مشروع قانون التجارة.



«التجار»: نتحفظ على مشروع القانون جملة وتفصيلاً لكوننا لم نطلع عليه

للتجار طلبات

وقدم اتحاد غرف التجارة وعدد من الغرف العديد من الكتب إلى مجلس الشعب أعرب فيها عن تحفظه جملة وتفصيلاً على مشروع القانون، موضحاً أن الوزارة أدخلت العديد من التعديلات لم يكن الاتحاد ولا أي من الغرف التجارية وغرف الصناعة المشتركة بصورتها ولا بد من دراستها ومناقشتها.

ورفعت غرفة تجارة حلب إلى المجلس العديد من المقترحات مطالبة بالتعديل على اعتبار أنها لم تطلع على مسودة مشروع القانون ومن هذه المقترحات إعفاء الغرفة من الضرائب والرسوم المالية ويستثنى من ذلك الضريبة على المشاريع والعقارات التي يمكن استثمارها.

وطالبت الغرف بحذف البند المتعلق بإلزام التجار بتسجيل عدد معين من العمال كشرط للتسجيل في الاتحاد، ومثال على ذلك أنه يلزم التجار المصنفين من الدرجة الممتازة تسجيل ستة عمال على الأقل بينما الدرجة الأولى أربعة عمال بينما الثانية عاملين اثنين والثالثة والرابعة عامل واحد.

واعترضت الغرفة أن إلزام التاجر بتسجيل عدد معين من العمال في التأمينات الاجتماعية يعني التحايل على أحكام القانون من خلال تسجيل عمال وهميين وبشكل صوري على أنهم يعملون لديه، ما سيترتب على ذلك أعباء سيتكبدها التاجر والمؤسسة فيما بعد إضافة إلى أن تطبيق هذا البند سوف يؤدي إلى إفلاس الغرف وصندوق تقاعد التجار بسبب إحجام التجار عن تسديد اشتراكاتهم.

وأشار الكتاب إلى أنه لا يوجد في النصوص التشريعية العربية أو الدولية أي نص تشريعي مماثل، ضارباً مثلاً القانون المصري والتونسي والفرنسي.

كما طالب التجار أن تكون مدة العضوية مفتوحة ولا تحدد بدورتين على اعتبار أنه يتم بانتخاب وبالتالي حذف الفقرة الواردة في مشروع القانون التي تنص «لدورة تالية واحدة»، مطالبين أيضاً بتعديل فقرة من المادة الرابعة لتصبح «عقد اتفاقيات تعاون بعد إعلام الاتحاد والوزارة وبعد التنسيق مع الجهات المعنية، وليس كما ورد في المشروع أن يتم عقد الاتفاقيات بعد موافقة الاتحاد وإشراف الوزارة».

واقترحوا أيضاً إضافة مادة تنص التصديق على جميع الوثائق العائدة للبضائع مثل شهادات المنشأ والفواتير

وباقى الوثائق المرفقة للشحنة المستوردة بالتنسيق مع الجهات المعنية ووفق القوانين والأنظمة النافذة شريطة حصول الغرفة على تفويض من الاتحاد بذلك.

وطالبوا أيضاً بحذف الفقرة الواردة في مشروع القانون والمضممة «بيت الوزير في قانونية الانتخاب حصراً إذا حصل اعتراض عليه، وله أن يستعين بمن يراه مناسباً»، لأن هناك لجنة انتخابية تشرف على الانتخاب.

وشددوا على تعديل صياغة الفقرة ألف من المادة ٧٢ لتصبح: «يجوز للوزير أن يضع ضوابط لحل المجالس ويقدم توصية لرئاسة مجلس الوزراء» بدلاً مما ورد في مشروع القانون الذي نص: «إذا تجاوز مجلس الإدارة في أعماله الحدود والصلاحيات المحددة له بموجب هذا القانون أو خالف أحد أحكامه الأساسية جاز للوزير حل مجلس الإدارة بقرار منه»، وجاء من المقترحات أيضاً أن شطب العضو يجب أن يكون بقرار من مجلس الإدارة وليس من الوزير كما ورد في مشروع القانون.

مواد من مشروع القانون

ورد في المادة الخامسة من مشروع القانون والتي أثار جدلاً كبيراً أنه يجب على كل شخص طبيعي أو اعتباري حصل على سجل تجاري ويزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو أي نشاط اقتصادي آخر الانتساب إلى الغرفة أن يكون عربياً سورياً منذ خمس سنوات على الأقل وأتم الثامنة عشرة من عمره، وأن يكون مسجلاً في السجل التجاري في المحافظة نفسها وألا يكون محكوماً بجناية أو جحة شائنة ما لم يكن قد أعيد إليه اعتباره إضافة إلى أنه يجب أن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية.

ومن شروط الانتساب أيضاً أن يقدم الراغب في ذلك وثيقة تبين عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية سنوياً عند الانتساب إلى الغرفة وذلك حسب تصنيف أصحاب العلاقة وفق ما يلي «الدرجة الممتازة ستة عمال على الأقل والأولى أربعة عمال والثانية عاملان والثالثة والرابعة عامل على الأقل».

ونصت المادة ١٢ أنه يجري انتخاب أعضاء مجلس الإدارة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل انتهاء ولاية مجلس الإدارة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حله وذلك تحت إشراف لجنة برئاسة أحد التجار من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة من الدرجة الأولى على الأقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويسمى من مجلس الإدارة، وثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من المسجلين في الغرفة الذين تنطبق عليهم شروط الترشح على أن يكونوا جميعاً من غير المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وممثل عن الاتحاد والمديرية المختصة، على أن تشكل اللجنة المشرفة على الانتخاب بقرار من مجلس الإدارة.

وتضمنت المادة ١٣ أنه يشترط لاشتراك عضو الهيئة العامة في انتخاب مجلس الإدارة أن يكون مضي على انتسابه إلى الغرفة عامين إضافة إلى السنة التي يجري الانتخاب من خلالها وأن يكون مسدداً للرسوم السنوية السابقة، على أن يصدر الاتحاد قراراً يحدد فيه تاريخ نهائي لموعده تسديد الرسوم خلال سنة الانتخاب.

ونصت المادة ٣٥ أنه يكلف الوزير أحد العاملين بالمديرية المختصة أو من المديرية بالمحافظات حضور اجتماعات الهيئات العامة أو مجالس الإدارة أو أي اجتماعات تعقدتها الغرفة للتحقق من النصاب القانوني للجلسة وصحة التصويت على القرارات المتخذة في الاجتماع وفي حال حصول أي اعتراض يتم رفع الأمر للوزير للبت فيه ولا يحق للمندوب التصويت.

وحددت المادة ٤٢ مدة العضوية في مجلس الإدارة بخمس سنوات قابلة للتجديد لدورة واحدة، على حين أوضحت المادة التي تليها أن يفقد عضو مجلس الإدارة عضويته إذا فقد شرطاً من شروط العضوية وإذا استقال من عضوية مجلس الإدارة، وفي حال لم يحضر أربعة اجتماعات متتالية بغير عذر مشروع أو ستة اجتماعات لأي سبب كان خلال ستة على أن يثبت ذلك بقرار من مجلس الإدارة.



تعرف على أكبر الشركات المدرجة في بورصة دمشق خلال ٢٠١٩

بنك سورية الدولي الإسلامي أولاً وسيريتل ثانياً ثم بنك البركة وبنك بيمو وMTN

■ علي نزار الأغا

وصافي الربح والقيمة السوقية والموجودات المرجحة للمخاطر. وأظهرت نتيجة حساب المؤشر في سورية أن أكبر الشركات المدرجة في بورصة دمشق، هو بنك سورية الدولي الإسلامي، وحلت في المرتبة الثانية شركة سيريتل، وجاء ثالثاً بنك البركة، ورابعاً بنك بيمو السعودي الفرنسي، وخامساً شركة MTN. ويظهر الجدول التالي ترتيب الشركات المدرجة في بورصة دمشق (٢٥ شركة) مع تفاصيل مكونات المؤشر:

■ ملاحظات:

■ الأرقام مأخوذة من البيانات نصف السنوية النهائية ٢٠١٩، التي تنشرها سوق دمشق للأوراق المالية ضمن جداول منسقة ومفصلة تحت بند دراسات وإحصائيات، وجميع القيم الواردة هي بالليرة السورية.
■ القيمة السوقية مأخوذة لإغلاق يوم ٢٠١٩/٦/٣٠.
■ لم يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة جراء تقييم مراكز القطع البنوية والناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وذلك ريثما تصدر البيانات السنوية لبيان أثر التغيرات في سعر الصرف بشكل حقيقي في بيانات الشركات خلال العام.

■ الفريق الاستشاري:

سليمان بري (خبير مصرفي - مدير مالي).
حامد سيف الدين (خبير في التحليل المالي - مستشار).

ويشمل المؤشر القيمة الإجمالية لموجودات (Assets) الشركة، وحقوق الملكية أو المساهمين (Equity)، وتنبع أهميتها من كونها تبين هيكل رأسمال الشركة، بما فيه الأرباح المحتجزة. ويشمل المؤشر أيضاً صافي الإيراد (Net Revenue) أو إجمالي الدخل التشغيلي (Operating Income)، وهو الدخل الناجم عن الأنشطة التشغيلية الحقيقية للشركة، كما يشمل الدخل الصافي (Net Income)، وهو صافي ربح أو خسارة الشركة بعد احتساب الضريبة، كما يضم القيمة السوقية للشركة في سوق دمشق للأوراق المالية، ما يعكس تطور قيمة الشركة في السوق جراء عمليات العرض والطلب والعوامل الأخرى المؤثرة في الأسعار.

أما الصيغة الرياضية للمؤشر، فهي:
(إجمالي الأصول × ٠,٢) + (إجمالي حقوق الملكية × ٠,٢) + (صافي الإيراد × ٠,٢) + (الدخل الصافي × ٠,٢) + (القيمة السوقية × ٠,٢).
وبناءً على قيمة المؤشر تم ترتيب الشركات المدرجة في بورصة دمشق من الأكبر إلى الأصغر، من دون الدخول في تفاصيل التحليل والتفسيرات للأسباب وراء حصول كل مصرف على ترتيبه، الأمر الذي نتركه للمتابعين والقراء للاستنتاج من التفاصيل الواردة للقيم في الجدول الخاص بالمؤشر.

من الجدير ذكره أن تصنيف «فوربس» يعتمد أربعة مكونات بأوزان متساوية، تشتمل على الموجودات والإيرادات وصافي الربح والقيمة السوقية، على حين أن تصنيف البنك المركزي الأوروبي يعتمد ٦ مكونات بأوزان مختلفة، تشتمل على الموجودات وحقوق الملكية والإيرادات

تتوجه «الاقتصادية» لنشر تصنيفات للشركات العاملة في سورية، بحسب معايير مختلفة، تأخذ شكل المؤشرات، تم إعدادها بالاستعانة بفريق من الخبراء المصرفيين والماليين والاستشاريين، من ذوي الكفاءة الأكاديمية والخبرة العملية، علماً بأن التصنيف في كل مؤشر مرتبط بمكونات المؤشر، من وجهة نظر الفريق الاستشاري، بعد مراجعة المؤشرات المشابهة المعتمدة في وسائل الإعلام الاقتصادية العالمية، والمؤسسات المالية المرموقة.

وانطلاقاً من أننا لا نختار الدولار من جديد، قمنا بتطوير أو تعديل مؤشرات عالمية، وأحياناً الدمج بينها، وصولاً إلى مؤشر يلائم الحالة السورية، ويخدم فكرة تقديم منتج مختلف، يصب في الهدف نفسه، وقد يتم الاعتماد على مؤشرات جاهزة معروفة في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد، عندها يتم الإشارة بالتفصيل لكل حالة، أما البداية، فسوف تكون من مؤشر خاص بـ«الاقتصادية» لتصنيف الشركات المالية بحسب الحجم، وذلك بالاستفادة من مؤشر مجلة «فوربس»، ومؤشر للبنك المركزي الأوروبي، وتم على أساسه تصنيف الشركات المساهمة العاملة في سورية، والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من الأكبر إلى الأصغر.

تم اختيار خمسة مكونات لتكوين مؤشر «الاقتصادية» الخاص بتصنيف الشركات في سورية، وتم إعطاء أوزان متساوية لكل منها في حساب المؤشر.

#	الشركة	صافي الإيراد	الموجودات	حقوق الملكية	صافي الربح	القيمة السوقية	قيمة المؤشر
١	بنك سورية الدولي الإسلامي	٧.٩٨٠.٩٦٩.٦٢٢	٥٨٣.٤٣٤.٨٤٤.٢١٩	٣٠.٥١١.٥٠٠.١٨٥	٢.٨٥٨.١٠٢.٢٧٩	٩٩.٩٦٥.٠٣٢.٠١٧	١٤٤.٩٥٠.٠٨٩.٦٦٤
٢	شركة سيريتل موبايل تيليكوم	١٠٣.٢١٨.٢١٥.٩٠١	٢٠٥.٣١١.٢٤٦.١٠٤	١٤٤.٠٨٨.٠٣٤.٦٢٨	٣٠.٥٧٨.٥٥٠.١١١	٢٣٦.١٠٨.٦٧٠.٠٠٠	١٤٣.٨٦٠.٩٤٣.٣٤٩
٣	بنك البركة	٦.٤٩١.٣٣٢.٢٤٥	٣٧٧.٤٩٧.٢٥١.٥٢٧	٣٣.٨١٩.٧٦٥.٣٦٣	٢.٥٣٨.٤٤٨.٨٣٦	٩٧.٣٦٥.٥٠٠.٠٠٠	١٠٣.٥٤٢.٤٥٩.٥٩٤
٤	بنك بيمو السعودي الفرنسي	٧.٣٣٣.٨٤٠.٣٥٤	٣٠٢.٨٦٧.٩٣١.٠٠٩	٣١.٢٤٨.٨٥١.٣٨٣	٢.٤١٩.٧٢٩.٣٣٠	٧٤.٧٤٨.٧٠٠.٠٠٠	٨٣.٧٢٣.٨١٠.٤١٥
٥	شركة MTN سورية	٤١.٤٩٣.٠٩٦.٣٢٢	١٥٦.٥٠٤.٨٢٩.٨٢٤	٤.٦٠٠.٨٠١.٨٩٨	١٥.١٣٢.٢٤٣	١١٢.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٦٣.٠٢٢.٧٧٢.٠٥٧
٦	بنك سورية والمهجر	٢.٢٨٤.٦٣١.٦٢٥	١٥٤.٢١٦.٤٤٥.٩٧٨	٢٤.٥٩٢.٣٩٦.٨١٠	٢٥٤.٤٨٢.٥١٢	٥٩.٠٣٧.٦٠٠.٠٠٠	٤٨.٠٧٧.١١١.٣٨٥
٧	بنك الشام	٣.٢١٤.٩٩٥.٩٧٦	١٦٠.٠٢٥.٥٨٥.٥٣٢	٢٦.١٥٥.٧٠٥.٥٠٩	٩٩٢.٧٢٥.٥٢٥	٣٧.٩٥٧.٥٠٠.٠٠٠	٤٥.٦٦٩.٣٠٢.٥٠٨
٨	بنك قطر الوطني - سورية	١.٥٧٥.٢٦٤.٤١٦	١٠٣.٥٣٩.٢٢٧.٨٣٠	٧٢.٢٢٥.٣٩٤.٤٩٨	٥٤٨.٤١٨.١٦٩	٥٠.٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٥.٦٢٧.٦٦٠.٩٨٣
٩	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢.١٧٦.٧٦١.٧٧٤	١٦٣.٩٨٥.٥٧٠.٧٩٨	١٨.٤١٥.٧٥٠.٩٢٩	٥٩٨.٢٢٠.٥٤٢	٢٤.٦٧٢.٩٠٠.٠٠٠	٤١.٩٦٩.٨٤٠.٨٠٩
١٠	بنك عودة - سورية	٢.٠٨٤.٧٣٨.٣٥٤	١١٩.٦٧١.٨٧٨.٦٦١	٢٦.٠٦١.٢٥٢.٤٠٨	٤٥٥.٣٦٧.٥٤٨	٤٣.٤٢٠.٣٣٢.٥٠٠	٣٨.٣٣٨.٧١٣.٨٩٤
١١	فرنسيسكا - سورية	١.٥٢٨.٥٤٢.٤٦٥	١٢١.٩٠٤.٠٢٥.٨٢٠	٢١.٦٨٤.١٧١.٦٦١	٤١٧.١٦٦.٩٩٠	١٧.٦٩٢.٥٠٠.٠٠٠	٣٢.٦٤٥.٢٨١.٣٨٧
١٢	بنك بيبيلوس - سورية	٢.٣٩٦.٠٠٨.٢٨٨	٨٤.٠٠٨.٥٤٣.٩٩٠	٢٤.٦٥٤.٤١٤.٣٤٦	١.٠٧٩.٨٩٨.٦٢٨	٢٣.٥٣١.٤٠٠.٠٠٠	٢٧.١٣٤.٠٥٣.٠٥٠
١٣	بنك الشرق	٢.٢٩٧.٢٨٢.٦٠٦	٨٥.٧٩٢.٧٢٥.٠٩٩	١٤.١٢٨.١٩٩.٧٤٥	١.٥٥٠.٠٨٥.٠٨٤	٢٥.٣٣٢.٧٢٥.٠٠٠	٢٥.٨٢٠.٢٠٣.٥٠٧
١٤	البنك العربي - سورية	٧٢٧.٣٩٦.٩٦٤	٦٢.٥١١.١٤٩.٤٣٥	١٠.٨٧٠.١٩٤.٦٠٩	١٠٩.٢٢٢.٣٤٥	١٩.٠١٣.٢٥٠.٠٠٠	١٨.٦٠٢.٥٥٣.٧٣٣
١٥	بنك سورية والخليج	١٥٠.٧٩٨.٣٧٩	٤٧.٢٠١.١٦١.٧٠٩	٣.٣٢٠.٣٢٣.٤٣٠	٤٠٢.١٧٩.٣٦٨	١٤.٤٦١.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٩٤٦.٢٢٠.٨٣٠
١٦	بنك الأردن - سورية	٤٦٧.١٠٦.٧٣٤	٣٢.٩٠٠.١٩٠.٤٧٦	٦.٦١٠.٨١٢.٨١٣	٢٨٠.١٩٥.٤٠٩	١٣.٠٨٥.٤٠٠.٠٠٠	١٠.٥٥٦.٦٦٢.٩٢٣
١٧	العقيلة للتأمين التكافلي	٥٦.١٠٢.٨٤٨	٧.٠٢٦.٢٣٠.٦٢١	٥.٢٢٦.٨٣٨.٢٨١	٣.٥٤٩.٤٣٦	٩.٩٠٢.٤٣٠.٠٠٠	٤.٤٤٣.٠٣٠.٢٣٧
١٨	السورية الوطنية للتأمين	٥١٦.٣١٦.٨٨٩	٦.٤٩١.٩٢٧.٠٣٤	٢.٣٨٤.٦٨٨.٥٠٥	٧٨.٦٩٦.٧٣٠	٦.٨١٤.٩٦٠.٠٠٠	٣.٢٢٥.٨٣٩.١٤٠
١٩	الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	١.٢٧٨.١١٢.١٣٠	٤.٣٢٥.٧٤٧.٢٧٥	٣.٩٨٢.٩٦٣.١٠١	١٤٢.١٨٤.٩٠٢	٦.٣١٥.٠٠٠.٠٠٠	٣.٢٠٨.٨٠١.٤٨٢
٢٠	المتحدة للتأمين	٥٤٨.٠٨٣.٦٠١	٥.١٩٤.٨٣٣.٩٦٥	٢.٠٧٠.٣٢٦.٤٦٠	١٤٨.٣٨٩.٨٦٢	٦.٦٧٢.٥٠٠.٠٠٠	٣.٠٥٤.٢٢٦.٧٧٨
٢١	السورية الكويتية للتأمين	٢٣٤.٨٤٨.٩٠٦	٥.٨٣٦.٨٥٠.٦٩٧	٣.٤٩١.٦٨٣.٢٢٣	٨٩.٦٢٥.٠٣٨	٤.٢٣٧.٥٦٨.٧٥٠	٢.٧٤٢.٢٦٥.٣٠٨
٢٢	الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب	٢٨٠.٥٦٩.٨٥٦	٤.٨٥٧.٧٤٤.٤٥٧	١.٩٧١.٨١٤.٢٤٨	٦.١٢٧.٦٥٣	٣.٧٧٤.٩٨٠.٠٠٠	٢.١٧٨.٢٤٧.٢٤٣
٢٣	الاتحاد التعاوني للتأمين	٤٩٧.٩٤٦.٨٣١	٢.٧٦٨.٤٥٣.٩٨١	٨٧٦.٨١٧.٥٢٥	١٣٧.٦٣٣.٧٦٧	٢.٨١٦.٤٠٠.٠٠٠	١.٤١٩.٤٥٠.٤٢١
٢٤	الأهلية للنقل	٩٩١.٦٧٠.٥٠٤	٨٠٨.٦٨٧.٤٥٠	٥٣١.٢١٠.٤٢١	٢٢٠.٤٧٣.٦٧٨	١.١٧٤.٤٤٠.٠٠٠	٧٤٥.٢٩٦.٤١١
٢٥	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	١٠.٦٠٠.٩٣٠	٨٦٧.٩١١.٨٠٢	٢٦٤.٩٢١.٤٢٨	١٠.٦٠٠.٩٣٠	١.١٤٠.٧٥٠.٠٠٠	٤٥٨.٩٥٧.٠١٨

«التموين» تباع بأسعار أعلى مما تحددها «التموين»!

مدير حماية المستهلك علي الخطيب: إذ حصل أي تجاوز للتسعيرة فسيكون عن طريق الخطأ!

المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم: لم يترك البعض إشاعة إلا ونشرها



راما محمد

لاحظت «الاقتصادية» في جولة لها على بعض صالات السورية للتجارة في مدينة دمشق، تجاوز أسعار بعض أنواع الخضار والفواكه ضمن الصالات للأسعار المحددة لهذه الأنواع ضمن النشرة التموينية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهذا التجاوز وصل إلى ما يقارب ١٠٠ ليرة في بعض الأنواع، كالفليفلة البلدية التي سجلت في إحدى الصالات سعر ٢٥٠ ليرة للكيلو، على حين حددت النشرة التموينية سعر الصنف ذاته بـ ١٦٠ ليرة، وحددت الجزر بـ ١٣٠ ليرة، على حين كانت تباع بـ ١٥٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للبيون الذي سجل في إحدى الصالات ٣٧٥ ليرة بفارق ٢٥ ليرة عن السعر المحدد ضمن النشرة.

مخالفة إحدى صالات دمشق لتجاوز أسعار النشرة

دائم من إدارة السورية للتجارة ودوريات حماية المستهلك.

وأضاف مدير حماية المستهلك: «أؤكد أن السورية للتجارة تتدخل بالسعر إيجابياً للأدنى لكن بالنسبة للخضار والفواكه هناك نخب أول وثان وثالث من كل مادة كالبندورة والخيار والبطاطا، لذلك أحياناً المادة تكون في السوق بسعر ١٠٠ ليرة وفي السورية للتجارة ١٢٥ ليرة، ولكن هذا لا يعني أنهما من الصنف نفسه أو النوعية نفسها وكذلك الأمر بالنسبة للبطاطا».

وتابع: «فالسورية للتجارة تحاول أن تكون المواد التي تعرض فيها ذات جودة أعلى من غيرها وموضوع فارق السعر يعود لتحقيق ذلك خاصة بالنسبة للخضار والفواكه».

وأكد الخطيب أن ارتباط الخضار والفواكه بالعرض والطلب يكون حسب الصنف والتسعيرة إذ يجب ألا تتجاوز أسعارها التسعيرة المحددة في النشرة التموينية إذا لم تكن أقل منها، وفي حال كان هناك تجاوز «يكون عن طريق الخطأ وسيحاسب المسؤول عن الخطأ».

من جهته، مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق شادي خلوف أكد أنه وبخصوص موضوع اللحوم في صالات السورية فقد صدر توجيه من المحافظة لمدير السورية للتجارة في دمشق بمعالجة الموضوع الذي أبدى رغبته في المعالجة، مضيفاً: «لم يكن هناك أي لحوم فاسدة، بل مفرومة مسبقاً، وجرى إخبار المحافظ وهو بدوره أصدر توجيهات لتلافي الأخطاء التي من الممكن أن تكون موجودة لضمان وصول المادة للمواطن بالنوعية الأفضل وهناك تعاون من مدير السورية للتجارة في هذا الموضوع».

أن الموظف لدى صالات السورية للتجارة ليس له أي مصلحة في الغش أو رفع سعر المواد المعروضة؛ «لكونه موظفاً أولاً وأخيراً»، ولكن إن حصل ذلك يحاسب الموظف، ومن الممكن أن يلاحق مسكياً بعد تنظيم ضبط مخالفة بحقه، كأي فعالية تجارية أخرى.

وأكد الخطيب أن دوريات حماية المستهلك تقوم بالجولات التفتيشية على الأسواق والفعاليات التجارية كافة، بما فيها صالات السورية للتجارة، وقال: «أحياناً يكون هناك تشدد بالعمل على الصالات لكونها قطاعاً عاماً، ومن المفترض أن تكون المواد المطروحة فيها ذات جودة جيدة والأسعار أقل من أسعار السوق».

وتابع: «ولكن الأمر لا يخلو، فقد يحدث في بعض الأحيان خطأ كمنسيان أحد الموظفين علبه منتهية الصلاحية أو البيع بسعر زائد، أو أن نشرة الأسعار لم تصله»، كاشفاً عن تنظيم مخالفات عدة بحق الصالات مؤخراً، ولكنها بالحد الأدنى إذ لا يجوز على السورية للتجارة أن ترتكب مخالفات؛ لكونها وجدت للتدخل الإيجابي من ناحية السعر والمواصفات».

وأضاف: «بعض المخالفات التي نظمت شملت تقاضي زيادة عن السعر والإعلان بسعر زائد وهي حالات فردية ونادرة».

ولفت الخطيب إلى إصدار تعميم على السورية للتجارة لتوجيه الموظفين لديها للتحري بشكل دائم عن تاريخ صلاحية المواد المطروحة في الصالات ومتابعة الأسعار، إلى جانب أنه إذا شهدت أي صالة نقصاً في أي مادة فعليها إخبار الإدارة على الفور لتزويدها بها، «وهذا يخضع للمتابعة بشكل

حال المخالفة من الممكن أن يحول المخالف إلى الرقابة الداخلية، كاشفاً عن تنظيم مخالفة بحق إحدى الصالات في دمشق لتجاوز الأسعار فيها أسعار النشرة التموينية».

وأكد مدير السورية للتجارة أن الكلام المتداول عن وجود مخالفات في اللحوم ضمن الصالات غير صحيح، معتبراً أن هذا الكلام جاء فقط «للتشويش على عمل السورية للتجارة»، لكونها تباع للحوم بسعر منخفض عن السوق بنحو ٤ إلى ٥ آلاف ليرة، مشيراً إلى أن اللحوم ضمن الصالات تخضع لإشراف طبيب بيطري ومدير مسلخ والشؤون الصحية، إذ تتابع اللحوم من وقت الذبح وحتى البيع، «ما يعني أنها مراقبة صحياً بشكل كامل».

وأضاف: «نحن نؤثر بالسوق بشكل جيد، لذلك لم يترك البعض إشاعة إلا ونشرها».

وتطرق نجم إلى سعي السورية نحو التوسع الأفقي في عدد الصالات في جميع المحافظات، مع وجود خطة لوضع ٣٠٠ صالة جديدة بالخدمة مع نهاية العام، تضاف إلى ١٥٣٠ صالة في جميع أنحاء البلاد، إلا أن بعض هذه الصالات ما زال خارج الخدمة بسبب الظروف كصالات إدلب والمنطقة الشرقية، كما أن تأهيلها يتطلب وقتاً.

وختم نجم قائلاً: «نحن لم نرفع أسعارنا، بل ظلت ثابتة مع ارتفاع سعر الصرف، لذلك يحصل الكثير من الضغط على الصالات، وهذه الصالات موجهة لخدمة الجميع».

مخالفات تتعلق بانتهاء تاريخ الصلاحية

من جانبه، رأى مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب

المدير العام للمؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم جزم بعدم تجاوز الأسعار ضمن الصالات للتسعيرة المحددة ضمن النشرة التموينية، وقال: «من الممكن أن تختلف أسعار الصالات ولكن عن أسعار السوق بارتفاع أو انخفاض، لكن قولاً واحداً لا تتجاوز أسعار النشرة، ومن المنوع أن تكون الأسعار أعلى من النشرة التموينية بل يجب أن تكون أقل منها».

وتابع: «لكن ما يحدث أن سوق الهال متغير بين لحظة وأخرى وفق العرض والطلب وهو ما يؤثر في بعض السلع في الصالة والتي يجري الحصول عليها من السوق، على حين أن البعض الآخر يُشترى من الفلاحين مباشرة»، موضحاً أن الخضار والفواكه تخضع للعرض والطلب في سوق الهال وأحياناً السعر ينخفض أو يرتفع بحسب توافر المادة، «إلا أن الفرق الكبير في السعر بين السوق والسورية للتجارة لمصلحة الأخيرة يمكن النظر إليه من خلال المواد الأساسية كالسكر والرز والزيوت والسمون واللحوم التي تنخفض أسعارها عن أسعار السوق».

وأضاف: «ليس لدينا كميات هائلة من بعض أنواع الخضار للتحكم في سعرها لمدة شهر على سبيل المثال وخاصة أنها مادة متغيرة بشكل يومي».

وبين نجم أن النشرة التموينية تصدر كل ثلاثة أو أربعة أيام ما يعني أن «سعر السلعة يتغير أكثر من مرة مع ثبات النشرة، وأسعار الخضار والفواكه تكون بين انخفاض وارتفاع باستمرار»، وقال: «في

«السورية للتجارة» تباع الخضار بأسعار أعلى من النشرة التموينية

مخالفات القانون الحالي غير رادعة للتجار الفاسدين

تعديلات قانون حماية المستهلك النهائية إلى رئاسة مجلس الوزراء

شعب: القانون قادر على ضبط الأسواق في حال تعاون جميع الجهات في تطبيقه

أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية، أو في ذات البضاعة، أو في عدد البضاعة أو مقدارها ومقاييسها، أو في نوع البضاعة وأصلها، أو مصدرها، والمنتجات التي يعلم حائزها أنها مغشوشة وغير مطابقة لمتطلبات الصحة والسلامة، وتشدد العقوبة في جميع الحالات السابقة إلى الحبس مدة ستة أشهر، ولا تزيد على السنة، والغرامة المالية من ٣ إلى ٥ ملايين ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكب الجرم باستعمال طرق أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال إشارات أو شهادات مطابقة المنتج للمواصفة أو أي شهادة بقصد غش المستهلك أو إيهامه بأن المنتج مطابق للمواصفة أو اتباع أسلوب يوهم المستهلك بقرب نفاذ المنتج من شأنه جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة مالية أو بإحدهما لكل من شرع بالغش، أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد تستعمل في غش أغذية الإنسان والحيوان، أو الحاصلات الزراعية والمنتجات الطبيعية، وتشدد العقوبة إلى الحبس بما لا يقل عن سنة وبغرامة مالية مقدارها خمسة ملايين وتغلق المنشأة جزئياً أو كلياً أو المحل مدة ستة أشهر إذا كانت المواد والعقاقير المغشوشة والفاضة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو كانت سامة.

وفيما يتعلق بمخالفات الاحتكار تصبح العقوبة السجن لمدة سنة والغرامة مليون ليرة سورية، وفي حالات الاتجار بالمواد المدعومة من الدولة كتهريب الدقيق التمويني أصبحت العقوبة السجن لمدة سنة وغرامة مالية مقدارها ثلاثة أضعاف ثمن البضاعة المضبوطة وفق السعر الرائج في حينه، فتصبح الغرامة مضاعفة بشكل كبير ورادعة، فمثلاً كانت غرامة تهريب الدقيق على سعره المدعوم ١٨ ليرة سورية للكيلو الواحد، وبعد التعديل تصبح الغرامة ثلاثة أضعاف السعر الرائج وهو ٣٠٠ ليرة سورية للكيلو الواحد.

وشملت التعديلات على الإغفاء من العقوبة لأي بائع يتعاون مع الوزارة في الإشارة إلى فعالية تجارية تقوم بالغش أو التلاعب، حيث يمكن لصاحب محل تجاري أن تصله بضاعة مغشوشة ويقوم بإبلاغ الوزارة بها وعن مصدرها، فيصبح معفى من العقوبة وتصبح مفروضة على مصدر البضاعة.

وبين شعيب أن التعديلات ركزت على مضاعفة مدة الإغلاقات للفعاليات التجارية وعقوبات السجن وخاصة لمخالفات النوعية والجودة، حيث إن الإغلاقات كانت رادعة خلال الفترة الماضية، وأصبح صاحب المحل التجاري يتخوف من إغلاق محله لفترة طويلة، ولذلك كانت المعالجة بالكي هي الأفضل.

كما توجد مادة جديدة لإمكانية استبدال الإغلاق بغرامة مالية، حيث يجوز للوزير استبدال عقوبة الإغلاق الإداري بغرامة مالية من ٢٥ ألفاً إلى ٢٥٠ ألف ليرة لكل يوم إغلاق تبعاً لنوع المخالفة.

وحول عقوبات المراقب التمويني، فأوضح شعيب بأن المادة المنصوص عليها ضمن القانون لا تزال على حالها لناحية عقوبة السجن ٦ أشهر في حال إثبات تلقيه الرشوة أو مخالفته لشروط عمله إضافة إلى عقوبات الفصل والنقل ضمن الإجراءات القانونية، مضيفاً بأن قلة الشكوى تبقى المراقب التمويني بعيداً عن العقوبة في حال مخالفته.



■ علي محمود سليمان

شهدت الأسواق السورية خلال العام الحالي (٢٠١٩) تغيرات كثيرة، من تقلبات في الأسعار، تحت تأثير تغيرات سعر الصرف، إلى ازدياد حالات الغش والتلاعب في السلع والمواد الغذائية، وانتشار التهريب، حيث فاضت الأسواق بالمنتجات المهربة والمجهولة المصدر، بالترافق مع تصاعد في حدة التصريحات الرسمية لضبط هذه الحالات والإعلان عن عدة حملات رقابية في الأسواق للحد من هذه الحالات، كما تعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على إجراء تعديلات على قانون حماية المستهلك رقم ١٤/الصادر في عام ٢٠١٥، بهدف جعله مواكباً لهذه المتغيرات ولتفعيل دوره بشكل أفضل في ضبط الأسواق، فهل ستتمكن الوزارة من خلال هذه التعديلات أن تصل إلى هذه الغاية وما المطلوب فعلياً لضبط الأسواق والأسعار؟

غرفة تجارة دمشق ضد عقوبة السجن .. وعيسى: الرقابة تستهدف الفئات الأضعف وتترك الأقوى المؤثرة في الأسواق

التسديد يحال الضبط للقضاء المختص وتصبح الغرامة ١٠٠ ألف ليرة سورية.

أما مخالفة الامتناع عن بيع سلعة بالسعر المعلن عنه فقد كانت غرامتها ٣٠ ألف ليرة سورية، وأصبحت بعد التعديل من ٥٠ إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، وفي هذه المخالفة يتم تسديد الغرامة في مديرية التجارة الداخلية المعنية بها، وفي حال الامتناع، يضاعف المبلغ ثلاثة أضعاف ويضاف إليها عقوبة السجن والتي قد تصل إلى ٦ أشهر، وفي مخالفة عدم تقديم الفواتير من بائعي الجملة تضاعفت الغرامة لتصبح من ٥٠٠ ألف إلى مليون ليرة سورية.

كما نصت التعديلات على أن تصبح عقوبة السجن من شهرين إلى سنة وغرامة مالية من ٢٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف ليرة سورية، أو بإحدى العقوبتين لكل من يستخدم غير اللغة العربية في بطاقة البيان أو الإعلان عن المعلومات، أو يصف أو يروج للمنتج بغير الحقيقة التي تعبر عن جوهره من دون لبس أو غموض، أو نشر إعلانات مضللة.

وفي مادة أخرى، تصبح عقوبة السجن من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، وغرامة مالية من مليون ليرة إلى مليوني ليرة سورية أو بإحدى العقوبتين لكل من خدع المتعاقد معه بأي طريقة، ولا سيما في حقيقة البضاعة

بين المحلل والمخبري، كما تم إلغاء الاستثناءات ضمن القانون، إذ كانت بعض الفقرات تتضمن عبارات تسمح بالاستثناءات، وفي التعديل تم إلغاء الاستثناءات حتى الوزير لا يسمح بمنحها.

كما تم وضع المعايير لضبط الجودة، وما الذي يترتب على المستورد أو المصنع أو البائع في حال مخالفة معايير ضبط الجودة، وتم التشدد في طرق سحب العينات لمنع التلاعب والفساد وتسريع عملية إحالة العينة إلى المخبر وإظهار النتيجة.

وتحدث شعيب عن بعض الأحكام التموينية التي تم تعديل مواد فيها ومنها المادة ٢٣/، حيث كانت قيمة الغرامة فيها ٢٥ ألف ليرة سورية وبعد التعديل أصبحت من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، وهي حول تعليق بيع سلعة على سلعة أخرى والإعلان عن بدل خدمة أو بيع سلعة بسعر أعلى من سعرها الحقيقي والمخالفة بعدم وجود سجل تجاري أو صناعي أو سياحي ومخالفة قرارات التنزيلات والرخص السنوية التي تصدر عن الوزارة والامتناع عن إعطاء الفاتورة للمستهلك والإعلان عن الأسعار بغير الليرة السورية.

وفي حال تسديد مبلغ الغرامة مباشرة تحدد الغرامة بمبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية، وفي حال الامتناع عن

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب بين له «الاقتصادية» أن السبب في إجراء تعديلات على القانون هو التضخم الذي حدث، فأصبحت الغرامات المتضمنة بالقانون غير رادعة للمخالفين في ظل الأسعار الحالية، وأصبح من تتم مخالفته بغرامة ٢٥ ألف ليرة سورية على استعداد لتسديدها وتكرار المخالفة لانخفاض قيمة الغرامة، إذ إن الغرامات المتضمنة بالقانون الحالي هي من ٢٥ ألفاً بالحد الأدنى إلى المليون ليرة سورية بالحد الأعلى، مؤكداً أن القانون قادر على ضبط الأسواق في حال تعاون كل الجهات في تطبيقه.

وأشار إلى أنه خلال مراجعة القانون تم رفع قيمة الغرامات المالية ومضاعفتها ورفع مدة العقوبات والسجن والإغلاقات، وإضافة بعض المخالفات التي لم تكن مذكورة في القانون الحالي، والتي ظهرت خلال تطبيق القانون، وقد تمت مناقشة القانون مع غرف التجارة والصناعة وجمعية حماية المستهلك ووضعت الملاحظات، وتم تلافيتها، وحالياً يتم تدقيقه بالنسخة النهائية ليصار إلى رفعه لرئاسة مجلس الوزراء لمناقشة التعديلات، إذ يتم إرسال نسخة إلى كل وزارة لوضع الملاحظات وإعادتها إلى وزارة التموين لتلافي الملاحظات، ومن ثم إعادة القانون إلى مجلس الوزراء لإقراره وإحالته إلى مجلس الشعب.

غرامات وسجن وإغلاق

بحسب شعيب، فقد تمت إضافة تعاريف منها تعريف الاحتكار وتعريف المواد المجهولة المصدر، وتم التمييز

كلام في الاقتصاد

قرارات دعم الركود والتضخم

القرار الأخير الصادر عن وزارة الاقتصاد رقم ٩٤٤ وما تبعه من تعليمات تنفيذه صدرت عن مصرف سورية المركزي، أنعشت ذاكرتنا عندما اجتمع فرسان السياسة النقدية والاقتصاد ورئيس مجلس الوزراء لإعلان إلغاء القرارات ٥٢ و٢٨، اللذين ألغيا بمسرحية إعلامية بعد اجتماع الحاكم بالمصارف نهاية عام ٢٠١٨ وطلب منهم أن يفصحوا عما يعيق عملهم فطلبوا إلغاء القرارين ٥٢ و٢٨ الخاصين بضوابط الإقراض وتوجيه الإقراض بحسب القطاعات إضافة إلى رصيد المكوث. في الاحتفال الذي جرى لإعلان إلغاء القرارين حيث صرح حاكم مصرف سورية المركزي أن القرارين هما السبب في حالة الانكماش في الأسواق وأعلن عن سياسة توسعية تحسني نتائجها السلبية اليوم.

أشاد رئيس مجلس الوزراء بإلغاء القرارين ووعده المستثمرين بدعم الفوائد بـ ٢٠ ملياراً ودعم القروض الإنتاجية بـ ٢٠ ملياراً أخرى. وقد مضى عام على ذلك من دون نتائج أو أي انعكاسات على الناتج الإجمالي المحلي. وعلى أعمال المصارف. رغم الإشادة بما حققته المصارف من أرباح، من دون تفصيل الأرباح التي دخلت ضمنها أرباح اشتراكاتهم بشهادات الإيداع البالغ ١٣٠ ملياراً سجلت أرباحها عن تسعة أشهر أي ٤٣٨٧ مليون ليرة سورية سجلت دفترياً على أنها أرباح، وأدخلت ضمن أرباح رأس المال التشغيلي، وكأن هذه الكتلة النقدية وجهت لدعم الإنتاج. حتى حظيت بإشادة الجهات المعنية. ولا نستغرب ذلك عندما تعتمد الحكومة على الإعلام لتسويق تصريحاتها، إلا أنها تتعد عن كشف نتائج أعمالها وقراراتها بشفافية. كحال التصريحات التي صدرت عن المعنيين لتبرير صدور القرار ٩٤٤، حيث صرح وزير الاقتصاد أن القرار يحقق تعزيز الطلب على الليرة السورية بهدف رفع القوة الشرائية لليرة السورية. ثم تلاه تصريح معاون وزير الاقتصاد الذي يطمئن به رجال الأعمال أن ما نص عليه القرار من تجميد ٤٠٪ مقسومة على مرحلتين الأولى ٢٥٪ والثانية ١٥٪ بشرهم أنها لا تخضع للضريبة. ومجمل تصريحه كان يهدف لإرضاء رجال الأعمال لقبول القرار. كم تمنينا على وزير الاقتصاد ومعاونيه والمعنيين عن السياسة النقدية طمأنة المواطنين أن القرار يخدم مصالحهم ومصالح البلد.

نعتمد أن تسمية مسؤول تشير إلى تحمل شخص للمسؤولية وحرصه على صوابية قراراته بما يخدم المصلحة العامة. وهذا الأمر يستوجب دراسة عميقة للقرار تظهر سلبياته وإيجابياته لذلك سنظهر لوزير الاقتصاد والمعنيين عن السياسة النقدية ما ينتج عن هذا القرار. في البداية لابد أن نوضح لهؤلاء المسؤولين أنه عندما تم صدور القرارين ٥٢ و٢٨ سبقهما تثبيت لسعر الصرف فهل سبق إصدار القرار ٩٤٤ تثبيت سعر الصرف؟

سنحسب لكم الكيفية التي ستؤدي إلى التضخم والركود نتيجة القرار ٩٤٤، الذي فرض تجميد ٤٠٪ من أجل الحصول على إجازة استيراد وإنجازها، بفرض إجازة الاستيراد قيمتها مليون دولار والمدة اللازمة للحصول على الإجازة وإتمام عملية الاستيراد ثلاثة أشهر. يتم تجميد القيمة المقابلة لـ ٤٠ ألف دولار بالسعر الرسمي ٤٣٨ ليرة أي ١٧٥,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية فوائدها السنوية على أساس ٨٪ فالقوائد الربع السنوية للمبلغ المجمد تبلغ ٣,٥٠٤,٠٠٠ هذه الفوائد ستضاف إلى التكلفة فترفع الأسعار مما سيؤدي إلى التضخم. ومبلغ الفوائد سيضم إلى أرباح المصارف أي تحقق أرباحاً مجانية للمصارف يقابلها معاناة المواطن من ارتفاع الأسعار. يضاف إلى ذلك عدم ثبات سعر الصرف فإذا ارتفع سعر الصرف ٢٠ ليرة سورية بهذه الحالة يضاف إلى التكلفة ٨,٠٠٠,٠٠٠ وبطبيعة الحال ستضاف للسعر. ومعلوم أن تجميد هذه المبالغ سيؤدي إلى ركود اقتصادي، لا بل تسرعه إضافة إلى اضمحلال رأس المال نتيجة عدم تثبيت سعر الصرف.

وبالتالي ألا يعتبر تجميد المبلغ رصيد مكوث. الذي وصف بحسب تصريح حاكم مصرف سورية المركزي أنه السبب في خلق حالة انكماش اقتصادي. وتراجع التعامل مع المصارف. أعدتم صياغة القرار ٩٤٤ لترجمة روح القرارين ٥٢ و٢٨ لحفظ ماء الوجه. وسيأتي اليوم الذي تعتمدون به رصيد المكوث وبتوقيعكم.

مع احترامنا للجميع نقول: إن تعزيز الطلب على الليرة السورية لا يكون على حساب المواطن الفقير. وإنما يقتضي الأمر الخروج بقرار شعبي يخلق رضى عاماً للمجتمع ويحقق موارد للدولة وكي لا نفهم أننا ننتقد قراراً من دون طرح حل ندعوكم لمناقشة اقتراح يحقق تدخلاً بالسوق بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار ويحقق تعزيز الطلب على الليرة السورية بمبلغ ٣٢٠ مليار ليرة سورية. من دون تحميل المركزي لترح دولار واحد أو تحميل أي جهة أي مصاريف إضافية وبالوقت نفسه الاقتراح سيستقبله المجتمع بكل صدر رحب.

فهل هناك من يسعى فعلاً لتثبيت سعر الصرف ورفع القوة الشرائية لليرة ليناقتش تفاصيل ما نطرحة.

■ عامر إلياس شهدا



مجبب الدندن عضو مجلس الشعب



أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق هيثم عيسى



معاون وزير التجارة الداخلية جمال الدين شعيب

الدندن: عن أي حماية للمستهلك يتحدثون وقد أصبحت شعاراً غير مفعّل؟

تغير من واقع الأسواق بشيء. وأشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق إلى ضرورة أن تكون الرقابة رادعة لمتابعة حالات الغش والتلاعب، ولكن ما نلاحظه أن التوجه من الوزارة ودوريات حماية المستهلك هو التركيز على الأسعار وتداول الفواتير وتجاهل واقع تدني الجودة والنوعية، ولذلك نشهد حالات غش كثيرة، وما حدث من حرائق خلال العام الماضي كان أغلبها بسبب سوء التصنيع واستخدام مواد متدنية الجودة والنوعية.

تطبيق القانون أهم من تشريعه

عضو مجلس الشعب مجيب الدندن رأى أن قانون حماية المستهلك الحالي عندما تم تشريعه من المجلس لم يكن ذلك المشروع الذي نصبو إليه، بدليل التعديلات التي تدرس حالياً لتطويره، منوهاً بأن المشكلة بشكل عام ليست في التشريعات، ولكن في تطبيق القوانين، إذ إنه لدينا تشريعات وقوانين شاملة وجيدة ولكن تطبيقها ضعيف.

وبين الدندن أنه مهما كانت التعديلات جيدة على قانون حماية المستهلك الحالي فإن الأهم هو طريقة التطبيق، مع ملاحظة وجود نقص كبير في عدد المراقبين التمييزيين، إضافة إلى أهمية إظهار قوة القانون عند إحالة المخالفة إلى القضاء المختص الذي يشكل المفصل والدور الأساسي في تطبيق القانون، مضيفاً: «لهذه الأسباب ولغيرها فإن حماية المستهلك غير مفعلة ولا تزال شعاراً بنسبة كبيرة عما يجب أن تكونه، فعن أي حماية للمستهلك يتحدثون، إذا المستهلك نفسه قد وصل إلى مرحلة تأزم كبيرة ووضع اقتصادي متدن، حيث إن الدخل الحالي لا يتناسب أبداً مع احتياجات ولوازم المستهلك بسبب ضعف القوة الشرائية لليرة السورية.. مع عدم استقرار في سعر الصرف وتدني القوة الشرائية لليرة السورية تجتمع عوامل أضعفت المستهلك».

وعليه، يرى الدندن أن التعديلات على القانون يجب أن تكون لجهة اتخاذ إجراءات صارمة ومتشددة، وتطبيقها بشكل حقيقي وليست شعارات فقط، مع أهمية أن تكون الإجراءات الصارمة على الجميع، إذ إن ما نشهده حالياً هو استهداف للتجار الصغار وللبائعي المرفق، بينما الواجب التركيز على التاجر المستورد وتاجر الجملة المتحكمن الأساسيين في الأسعار.

وشرط ضروري لا يمكن العمل من دونها، لكن تبقى غير قادرة على تحقيق غاياتها في ظل وجود ظروف موضوعية تدفع نحو ارتفاع الأسعار من جهة، وفي ظل ضعف المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تنفيذها من جهة ثانية، معتبراً أن غرف التجارة تعمل بفعالية وقوة في حال تعرضت مصالح التجار للخطر، أو عندما تؤثر في عملهم ظروف غير متوقعة، فتنشط وتطالب الحكومة باتخاذ الإجراءات المختلفة لمساعدة التجار، وهذا منطقي ومقبول، لكن عندما تكون الظروف السائدة وتغييراتها تسير وفق مصالح التجار، ولو على حساب بقية المواطنين، نجد أن نشاط غرف التجارة يكون في مجال الدفاع عن التجار وحقوقهم، ولنحاول جميعاً تنشيط ذاكرتنا في البحث عن مبادرات قدمتها غرف التجارة ومن تمثلهم للتخفيف من حدة ارتفاعات الأسعار التي حدثت خلال الأزمة والحرب على سورية؟! ولذلك فإن غرف التجارة بموجب قوانين إحداثها هي مؤسسات تعمل من أجل تحقيق مصالح التجار والتجار فقط.

من يتحكم بالأسواق؟

رأى أحد أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لـ«الاقتصادية» أن غرفة التجارة ضد عقوبة السجن لأي مخالفة، فمن غير المقبول أن تكون عقوبة السجن لمن لم يتداول الفواتير أو لمنع رفع الأسعار أو المخالفات أقل من ذلك، أما في حالات المخالفة الجسيمة والتي تمس السلامة الغذائية للمواطن وتشكل خطراً على حياته فهنا تصبح عقوبة السجن واجبة ونؤكد عليها لتكون عقوبة رادعة.

وأشار إلى أن القانون ١٤/ كان لغرفة تجارة دمشق تحفظات عليه قبل صدوره في حينه، ولكن عند صدور التعليمات التنفيذية أصبح القانون جيداً ومقبولاً، ولا نعلم ما الداعي حالياً لتعديله في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلد، معتبراً أن الحديث عن انخفاض قيمة الغرامات قد شجع على ارتكاب المزيد من المخالفات هو حديث غير منطقي، لأن أي تاجر لن يسعى لدفع الغرامات مهما كانت منخفضة، فهي خسارة بالنسبة له.

أما بالنسبة للأسعار، فإن موقف غرفة التجارة واضح بأن العرض والطلب هو من يتحكم بالأسعار، وهو القانون الاقتصادي الأول والعام في جميع دول العالم، أما الأسعار الإدارية الصادرة عن الجهات العامة فهي لم

خلل في بنية الأسواق

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق (عضو المجلس الاستشاري) هيثم عيسى بين لـ«الاقتصادية» أن بنية الأسواق تعاني خللاً، حيث الطلب يتجاوز العرض كثيراً، وهذا بدوره يخلق قوة اقتصادية دائمة ومستمرة تدفع الأسعار نحو الأعلى، وإذا أردنا كبح هذه القوة فعلم الاقتصاد يخبرنا بأن الحل الأمثل هو تحفيز العرض بسياسات اقتصادية فعالة، ما يخلق قوة اقتصادية موضوعية تدفع الأسعار نحو التراجع.

إضافة إلى ما سبق، تعاني أغلبية الأسواق في سورية وضعاً احتكاريًا سواء بالنسبة للسلع المنتجة محلياً أم السلع المستوردة، وأحياناً تتعدد مستويات الاحتكار وحلقاته. وهذا بدوره، موضوعياً، يعني فرض أسعار احتكارية مرتفعة تحقق للبايع والتاجر والمستورد أعلى أسعار ممكنة.

كما يتسبب ارتفاع قيمة الدولار (انخفاض قيمة الليرة) بغض النظر عن الأسباب بارتفاعات متتالية، أحياناً بمعدلات كبيرة، وخلال فترة قصيرة؛ في أسعار السلع، داخل السوق السورية.

كذلك، هناك غياب وعدم تفعيل لآليات المراقبة غير الحكومية مثل جمعية حماية المستهلك، وأي آليات غير رسمية يمكن أن تدعم الآليات الحكومية في الإشراف على عمل الأسواق ومراقبة تغييراتها.

ورأى عيسى أنه منذ فترة طويلة يُصرح المسؤولون الحكوميون في الجهات الحكومية المعنية بضبط الأسواق بضعف إمكاناتهم، سواء من حيث عدم كفاية عدد الموظفين لديهم، أو عدم وجود آليات للتجول في الأسواق، أو عدم توافر المحروقات وقطع الغيار اللازمة لتلك الآليات نتيجة ضغط النفقات الحكومية.

بناءً على ما سبق يلخص عيسى المطلوب بدعم الفعاليات الإنتاجية المحلية وتبسيط إجراءات الاستيراد ما يسمح بزيادة الكميات المعروضة من جميع أنواع السلع في السوق المحلية، ووضع سياسات وخطط لتخفيف الاحتكار في الأسواق المحلية سواء احتكار الاستيراد أم احتكار الإنتاج أو احتكار التسويق أو أي احتكار آخر.

إضافة إلى تفعيل الآليات غير الحكومية مثل جمعية حماية المستهلك وغيرها لتكون داعماً للعمل الحكومي في مجال مراقبة الأسواق والأسعار، وزيادة الملاك العددي للمؤسسات الحكومية المعنية وتوفير التمويل اللازم لها لزيادة عدد آليات العمل لديها وإصلاح الآليات المتوقفة، والبدء في مراقبة الأسعار من أعلى الهرم وليس من أسفل، أي من المنتج وتاجر الجملة مروراً بالحلقات الوسيطة حتى تاجر المرفق، فحالياً، يتم استهداف الحلقة الأخيرة، وهي الأضعف، ولا ترى الحلقات الأقوى، وهي الأكثر مسؤولية عن ارتفاع الأسعار.

ولفت عيسى إلى أن القوانين الجيدة المطلوبة،

طرطوس تذكر الحكومة... ولعل الذكرى تنفع المسؤولين



■ هيثم يحيى محمد

رغم كل التصريحات والتوجيهات الحكومية عن أهمية وضرة إقامة مشاريع تنموية في المحافظات بهدف تأمين فرص عمل وإعادة دوران عجلة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، مازالت محافظة طرطوس تنتظر إقامة مثل هذه المشاريع وما زال المعينون فيها يشكون ويكتبون ويطلبون الجهات الحكومية في العاصمة لمعالجة الصعوبات والعقبات التي حالت وتحول دون إقامة المشاريع التنموية والسياحية المنتظرة، مؤكداً أن استمرار تلك العقبات بما فيها البلاغ رقم ٤، الخاص باستخدامات الأراضي ومنح التراخيص لإقامة منشآت استثمارية (صناعية- سياحية)، يعني استمرار الواقع على ما هو عليه لجهة عدم إقامة أي مشروع تنموي أو سياحي على امتداد ساحة المحافظة من الجهات العامة أو الخاصة!

تحتاج المحافظة إلى منشآت صناعية تعتمد على المنتجات الزراعية... ومشاريع سياحية

بالشروط الواردة بالنسبة للترخيص الجديد (وخاصة المنشآت الواردة في البند ثانياً من البلاغ) شريطة تحقيق السلامة الفنية والبيئية والإنشائية وموافقة لجنة البلاغ، وتسوية المنشآت القائمة والمستثمرة والواقعة ضمن الأراضي المروية من شبكات الري الحكومية قبل تاريخ صدور البلاغ بعد جردها وتحديد مواقعها ومساحتها مقابل فرض الرسوم والغرامات المستحقة من مديرية الموارد المائية لكون الأراضي المشغولة بهذه المنشآت أصبحت خارجة عن الاستثمار الزراعي، والسماح لجميع المنشآت المرخصة والحاصلة على الترخيص الإداري بتكبير حجمها أو استبدال آلياتها بزيادة الاستطاعة وإعفاؤها من الحصول على الترخيص الجديد شريطة حصولها على السلامة البيئية والفنية إضافة إلى وضع ضوابط للبعد عن الحراج من خلال فرض بعض الشروط الفنية على طالب الترخيص تحافظ على الحراج كبناء سور حول المنشأة بارتفاع مترين فما فوق أو زراعة أشجار التوت نظراً لصعوبة تحقيق البعد المطلوب عن الحراج بموجب كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ١٥٦/ت لعام ٢٠١٨، وتسوية المنشآت القائمة ضمن منطقة الحماية نتيجة توسع المخططات التنظيمية والتي لم تكن واقعة في منطقة الحماية أثناء إقامتها، وإعادة النظر بتصنيف الحرف والصناعات (بلوك - منشأة خشب- منشأة ألمنيوم - حدادة) حيث يقتصر تصنيف صناعات الصنفين الأول والثاني على الصناعات ذات الاستطاعات العالية (خمس أخصنة وما فوق) وتعتبر بقية الحرف والصناعات من الصنف الثالث.

أخيراً

في الختام نشير إلى أن محافظة طرطوس قادرة بما تمتلكه من مقومات كثيرة أن تنجح في تحقيق التنمية المستدامة لأبنائها وأن تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني فيما لو أتيح لها إقامة المشاريع المقترحة أعلاه، لكن على ما يبدو ستبقى هذه المشاريع حبراً على ورق عاماً بعد آخر طالما بقيت الصعوبات والعقبات المركزية قائمة وطالما بقي الروتين القاتل موجوداً والمتابعة التقليدية سيدة الموقف!

وعدم وجود شروط نازمة للبعض الآخر منها.

المقترحات

استثناء المنشآت للمشاريع التنموية والسياحية من أحكام البلاغ رقم ١٥/٤ ب لعام ٢٠١٧ لجهة تصنيف التربة بعد التأكد من حاجة المنطقة لمثل هذه المنشآت من لجنة البلاغ رقم ٤/، وإصدار صك تشريعي يجيز إقامة بعض هذه المشاريع في المناطق المروية والتي تقتضي الحاجة لها وتقرر هذه الحاجة من لجنة البلاغ رقم ٤/، ووضع شروط نازمة للمنشآت الصناعية التي لا يوجد لها شروط نازمة من مجلس المحافظة وبما ينسجم مع قانون الإدارة المحلية ولاسيما المادة ٣٢ منه، واستثناء هذه المنشآت من البعد عن الحراج بعد وضع شروط وضوابط تحافظ على الحراج.

أما فيما يتعلق بالإيجابيات والسلبيات للبلاغ رقم ٤/ والمقترحات فبين الكتاب أن من إيجابياته أن البلاغ رقم ١٥/٤ ب لعام ٢٠١٧ وضع شروطاً وضوابط لجميع المنشآت والصناعات وكانت متشددة لجهة التوسع على حساب الأراضي الزراعية والمروية، ووضع البلاغ شروطاً وضوابط للمنشآت الصناعية ونعبرها جيدة ومناسبة.

أما السلبيات، فتتجلى بأن البلاغ ٤/ لم يراع خصوصية محافظة طرطوس بما يتعلق بالمنشآت الصناعية وخاصة التي تعتمد على المنتجات الزراعية الواردة في البند ثانياً من البلاغ لجهة التقييد بالمسافات التي تفرضها القوانين والأنظمة والقرارات النافذة لدى الوزارات والجهات المعنية كالقرار رقم ١٠٤/ن لعام ٢٠١٢، وكذلك تصنيف التربة والري لجهة الترخيص الجديد أو التسوية حيث يتعذر تسوية أي منشأة واقعة ضمن شبكات الري الحكومية مع أنها قائمة ومستثمرة وموقعها أصبح خارج الاستثمار الزراعي، كما لم توضح آلية تسوية المنشآت القائمة لجهة استثنائها من جميع الشروط الواردة في أحكام البلاغ والاكتمال بشروط السلامة الفنية والبيئية، كما لم توضح آلية تسوية المنشآت القائمة ضمن مناطق الحماية والتي أصبحت حماية بعد توسع المخطط التنظيمي.

مقترحاً تسوية جميع المنشآت القائمة من دون التقييد

وغرلة الحبوب - وحدات تبريد - معامل الأعلاف)، ومشاريع طحن وجرش الحبوب وتقسير وتبييض الأرز وتعبئة المساحيق الغذائية ومستودعات لتخزين الحبوب، ومشاريع تصنيع الأدوية البيطرية والزراعية ومبيدات الحشرات والقوارض والفطريات ومبيدات الأعشاب ومضادات الإنبات ومنظمات نمو النبات، ومشاريع تصنيع الأدوية البشرية السرطانية، ومعامل أغذية الأطفال، ومشاريع سياحية، وخصوصاً المشاريع التي تعتمد على السياحة البيئية (البرية - البحرية)، والمشاريع الزراعية (الزراعات العضوية والمزارع البيئية) التي تضمن الحصول على منتجات سليمة بيئياً وصحياً، ومشاريع تربية الكائنات الحية البرية والبحرية وإكثارها (الحيوانات البرية - الطيور البرية - الحزلون - دودة القز الإسفنجيات - الإشنيات - القريدس - الأسماك)، ومشاريع إنتاج الطاقة البديلة النظيفة والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية - الطاقة الريحية - الطاقة البحرية - الطاقة الناتجة من معالجة النفايات والصرف الصحي)، ومشاريع معالجة النفايات (صلبة - سائلة) والصرف الصحي وإعادة تدويرها.

أما المشاريع السياحية، فإن المحافظة تحتاج إلى مشاريع سياحية تعتمد على السياحة البيئية والبحرية وتستثمر هذه المشاريع من الوحدات الإدارية (كالغابات الحراجية - جبل النبي متى - مغارة جوعيت - مغارة سبه - شاطئ شعبي على كورنيش طرطوس وبانياس) وهذه المشاريع تتطلب وضع شروط نازمة من الجهات المعنية (وزارة الإدارة المحلية والبيئة - وزارة الزراعة - وزارة السياحة - وزارة الموارد المائية - وزارة النقل).

وعن الصعوبات أمام إقامة مثل هذه الصناعات والمنشآت، فهناك شروط نازمة للبعض منها، إضافة إلى الاشتراطات الواردة في البلاغات النازمة للترخيص للبعض منها وخاصة حالياً البلاغ رقم ١٥/٤ ب لعام ٢٠١٧ لجهة تصنيف التربة حيث معظم أراضي المحافظة ضمن الصفوف الأولى للتربة التي لا يسمح بالترخيص عليها إلا لمنشآت الإنتاج الحيواني، ووقوع البعض منها ضمن أراض مروية من شبكات الري الحكومية التي لا يجيز البلاغ ٤/ الترخيص عليها،

وسبق أن تم طرح العقبات المركزية على مدى السنوات الماضية أمام الوفود الحكومية التي زارت المحافظة، كما سبق ونشرتها بعض وسائل الإعلام، لكن رغم ذلك مازالت من دون معالجة لتاريخه، ويخشى أنها ستبقى كذلك بسبب إصرار الوزارات ذات العلاقة على موقفها، ومن ثم عدم موافقتها على تعديل التعليمات المركزية وعلى البلاغ رقم ٤ لعام ٢٠١٧ المعدل للبلاغ ٩ لعام ٢٠١٤ وما قبله!

في مادة اليوم نذكر الحكومة بمذكرة أعدتها محافظة طرطوس في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٨ بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٣٨٠٩ تاريخ ١٠/٩/٢٠١٨ بخصوص متابعة المواضيع المطروحة أثناء زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة طرطوس والتكليف بإعداد ورقة عمل تتضمن متطلبات محافظة طرطوس من المشاريع التنموية والسياحية، مع ذكر الصعوبات، وتقديم المقترحات والآليات التنفيذية لذلك، وتحديد سلبيات وإيجابيات تطبيق البلاغ رقم (٤) وسبب التذكير هو عدم معالجة ما ورد في مذكرة المحافظة حتى الآن، والاكتمال برود روتينية لا تغني ولا تسمن من جوع، وبالتالي عدم إقامة المشاريع التنموية الواردة فيها.

طلبات المحافظة

يقول محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي في كتابه الموجّه إلى رئيس مجلس الوزراء ع/ط وزير الإدارة المحلية والبيئة: بناء على الاجتماعات المنعقدة للجنة البلاغ رقم ٤/ برئاسة الأمين العام للمحافظة وبحضور المعينين تم استعراض حاجة محافظة طرطوس من المشاريع التنموية والسياحية والصعوبات والعقبات التي تعترض ترخيصها وصعوبات تطبيق البلاغ في محافظة طرطوس نظراً لطبيعة المحافظة الجغرافية والزراعية والسياحية، حيث تم التوصل إلى أن متطلبات المحافظة من المشاريع التنموية والسياحية اعتماداً على طبيعة طرطوس الجغرافية هي المنشآت الصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية (معامل العصائر الطبيعية - معامل الكونسروة - معامل أغذية الأطفال - استخراج زيت العرجون - معامل تجفيف الفواكه - معامل الأجبان والألبان - الفرز والتوضيب - معامل تكسير وجرش

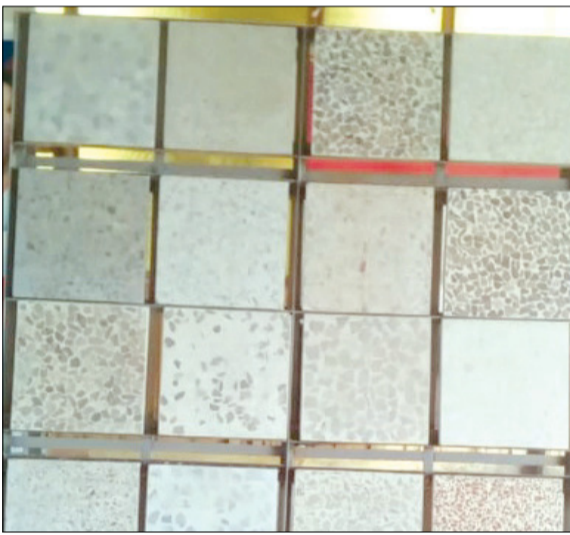
الإسكان العسكري في حمص.. ثقة وبناء

معامل بجودة عالمية.. تقانة ومصداقية

■ محمود شاهين

أنشئ الفرع في مدينة حمص بموجب الأمر الإداري رقم ٢٦٤٩م تاريخ ١٠/١/١٩٨٥، حيث تم دمج الفرع الصناعي ١٠٢ له بموجب القرار رقم ٤٢٣ تاريخ ١٩٨٧/٦/٣، ليضم عدة معامل تقوم بتلبية حاجة الأسواق المحلية وشركات القطاع العام والخاص وفروع المؤسسة في جميع المدن السورية من مواد البناء والإكساء والمنجور، إضافة إلى قيامه بتنفيذ مشاريع خارج المؤسسة منها أعمال إنشاءات معدنية وصيانات مختلفة، موبيليا خشبية ومعدنية وغيرها من الأعمال، إذ يتم تشغيل هذه المعامل بالعناصر والخبرات المحلية ومن هذه المعامل حصراً.

على الرغم من الحرب الكونية الظالمة والحصار الاقتصادي الجائر، أثبتت مؤسسة الإسكان العسكرية أنها ما زالت شامخة كالجبال، متميزة بالإدارة الناجحة للموارد والإنسان المتمثلة بمديرها العام وإدارات الفروع. في كل مدينة من مدن الوطن الغالي أثر يدل قدرتها على الدخول في أضخم المشاريع وأغدها، عبر فروعها المنتشرة في جميع أنحاء القطر ومن هذه الفروع الفرع الصناعي ٢٢، في حمص، الذي يضم معامل بجودة تصل إلى العالمية، وتقانة ومصداقية.



أحدث الموديلات وبجودة فنية عالية.

معمل الصناعات الميكانيكية

يحتوي هذا المعمل على آلات وتجهيزات ومخارط متنوعة وينفذ الكثير من الأعمال، منها تصنيع القطع التبديلية والميكانيكية كافة «محاولات مقاسات متنوعة، فلنجات وأغطية محركات كهربائية وكل ما يتعلق بأعمال الخراطة والتفريز والتسوية الآلية»، إضافة إلى تصنيع جميع الهياكل والإنشاءات المعدنية مثل: «جوائز ومنصات وأدراج معدنية للمنشآت المختلفة الأشكال والأحجام»، وتصنيع معظم أنواع المراوح والتوربينات الكبيرة والصغيرة كمراوح مجففات وأفران لسحب ودفع الهواء إلى خارج المنشأة، وتصنيع الخزانات المعدنية بكل الأشكال «دائري، أسطواني، مربع، مستطيل» ومختلف الحجم من سعة «٣م١ وحتى ٣م٢٥٠».

معمل الكوفراج والموبيليا المعدنية

يحتوي المعمل على آلات وتجهيزات كثيرة ومتنوعة، وينفذ العديد من الأعمال داخل وخارج الفرع، منها تصنيع كل أنواع الكوفراج والدعم المعدني والشبك المعدني والمماشي، وتصنيع الأكسسوارات الميكانيكية والمستلزمات المعدنية كافة، ويعمل على السفح بالرمل للمعادن وتنفيذ الدهان بنوعيه «العادي والمطاطي»، إضافة إلى تنفيذ العمرات والصيانة السنوية في شركة السمد الأزوتي ومصفاة حمص، كما يقوم بتصنيع أبراج معدنية وأعمدة كهرباء بجميع المقاسات، والموبيليا المعدنية بكل أنواعها من تجهيزات منزلية «أسرة، صوفة، طاولات...» ومكتبية حسب الطلب.

معمل المخامل

يقوم بإنتاج الأقمشة والشوادر ويضم ورشات خياطة تقوم بإنتاج بدلات وأفرولات للعمال وكخوف وقبعات قماشية إضافة إلى تفصيل شوادر للسيارات بالقياسات كافة.

٤٠ نيوتن/مم٢ ونسبة التشرّب محققة ٧٪.

كما ينتج أطاريق الأنترلوك بألوان متعددة أبعاد الأطرقة ١٠٢٥×٢٠×٥٠سم، وتستخدم هذه المنتجات لإكساء الأرضفة والشوارع.

معمل قص الحجر

ينتج الرخام المصياقي العنكبوتي والحجر البازلتي بكل القياسات والسمكات المطلوبة، ويبلغ الوزن الحجمي للرخام ٢٨٠٠ كغ/م٣ مقاومة الانعطاف محققة وهي أكثر من ٩,٥ نيوتن/مم٢، ومقاومة الاهترء محققة ٤م امتصاص الماء أقل من ١٪، كما أن مقاومة التمزق محققة وهي أقل من ٧ نيوتن/مم٢، كما ينتج أطاريق بازلتية قياس ١٥×٢٥×٤٠سم، والطاقة الإنتاجية للمعمل ١٤٠٠/م٢ لوردية واحدة. تستخدم هذه المنتجات لأعمال تلييس واجهات الأبنية والساحات والأدراج والمجالي.

معمل المعاجين الكيمائية

ينتج أنواع الدهان المختلفة، منها الدهان الزيتي لميع ومت باللون الأبيض والأسود وفق المواصفات القياسية السورية، نسبة المواد الصلبة ٦٥ بالمئة، تجارب الجفاف «٥ساعات»، التغطية محققة «٣٥٠/م٢». ودهان الطرش ومعجونة الديكور والغري والمنتج وفق مواصفات ممتازة وكل التجارب عليها محققة. إضافة لإنتاج دهان سراقون الذي يستخدم كأساس لأعمال الدهان لكونه مقاوماً جيداً للعوامل الجوية والصدأ.

معمل الموبيليا الخشبية

يقوم بتصنيع كل أنواع الموبيليا الخشبية بجميع القياسات والمواصفات الحديثة ومن أفضل أنواع الأخشاب «الزان، السويد، المعاكس، إلخ» ومن منتجاته «قلاطق بجميع الأشكال، غرف نوم، خزن مكتبية ومنزلية، طاولات، كراسي... إلخ» وذلك وفق

معمل البلوك

ينتج البلوك الإسمنتي المفرغ لبناء الجدران بسمكات (١٠-١٥-٢٠) سم وبلوك الهوردي للأسقف بسمكات ١٥-١٨-٢٤-٢٧ سم الطاقة الإنتاجية ٥٠ ألف بلوك شهرياً، والذي يتميز بأن كل تجارب الكسر محققة والتي تبلغ أكثر من ٤٥ كغ/سم٢ بنسبة تشرّب محققة وتبلغ ١٨,٥٪.

معمل الصوف البازلتي

ينتج المعمل الصوف العازل الذي يقوم بدور العزل الحراري والصوتي ويستخدم في عزل المنشآت السكنية والخزانات والأفران والبرادات الصناعية والمرجل كثافته من ٤٠ إلى ١٢٠ كغ/م٣، والذي يتحمل درجة حرارة ٩٠٠، كما أنه لا يمتص الرطوبة إضافة إلى أنه مقاوم للحموض وخال من المواد المشعة. وعامل انتقال الحرارة ٠,٠٣٢-٠,٠٥٨ كيلو كالوري / متر ساعة درجة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمعمل ٢٠٠ طن شهرياً.

معمل البلاط

ينتج عدة أنواع من بلاط الموزايك (أبيض وأسود) قياس ٣٠×٣٠×٣ سم بمقاومة انعطاف محققة تبلغ أكثر من ٣٠ كغ/سم٢، ومقاومة الصدم بقيمة تبلغ أكثر من ٨٠ كغ/سم٢ كما أن تجربة الاهترء محققة (٢,٥) مم.

كما ينتج المعمل بلاط الأرضفة (أسود وملون) قياس ٣٠×٣٠×٣ سم بميزة مقاومة صدم محققة ٧٠ كغ/سم٢ ومقاومة الاهترء محققة ٢,٧ مم.

معمل الأنترلوك

ينتج بلاط أنترلوك (موج البحر) بألوان متعددة جميلة ويحقق المواصفة القياسية السورية وزن القطعة ٣,٥-٣,٨ كغ وحمولة الكسر محققة بأكثر من

معمل القرميد

يقوم المعمل بإنتاج قرميد الأسطح نموذج فرنسي مقاوم للنفاذية والعوامل الجوية والصقيع سهل التركيب، بطاقة إنتاجية ٣٠٠ ألف قرميد شهرياً، بطول ٣٣,٣ سم العرض ٢٠,٢ سم الوزن ٣,٤، وعدد القطع بالمتر المربع ١٤,٣ قطعة مقاومة للكسر على الانعطاف ١٦٠ كغ نسبة التشرّب أقل من ١٠٪، سعر القرميد الواحدة ٢١٠ ل.س.

ومن المنتجات قرميد الجدران المفرغ، الذي يعتبر من المواد الخفيفة الوزن والذي يتمتع بالجمالية والعملية ومقاومة العوامل الجوية والصدمات، بأبعاد ١٥×٢٠×٤٠ سم للقرميد، وبوزن ٩,١ كغ بنسبة تشرّب محققة ٩,٣٪، وإجهاد الضغط محققة ٤٦ كغ/سم٢ بسعر القطعة الواحدة ٢٩٥ ل.س.

كما ينتج المعمل القرميد الهوردي الذي يتمتع بالوزن الخفيف والعازلية، إذ تبلغ أبعاد القرميد ١٥×٢٠×٤٠ سم، بوزن ٧,٥ كغ نسبة التشرّب ٩,٦٪، إجهاد الضغط محققة لتصل إلى ٨٦ كغ/سم٢، بسعر ٢٩٥ ل.س للقطعة الواحدة.

والقرميد القوسي الروماني والذي يستخدم لتغطية خط النقاء الأسطح المغطاة بالقرميد (ذروة السطح)، بالأبعاد ٤١×١٩ سم الوزن ٢,٥ كغ عدد القطع بالمتر الطولي ٢٣,٥ بسعر ٣٣٥ ل.س للقطعة.

معمل القساطل البيتونية

ينتج القساطل البيتونية بالإسمنت العادي والمقاوم للكبريتات، منها بشبكة تسليح ومنها بشبكتي تسليح، وأقطارها من ٢٠ سم إلى ١٢٠ سم طاقة المعمل الإنتاجية ٣٠٠٠ م.ط لوردية واحدة. تستخدم منتجات المعمل في مشاريع الصرف الصحي وفي العبارات ضمن المدن والقرى وفي تمديدات المياه المالحة في الأبنية. وتتميز منتجات المعمل كافة بتحقيقها المواصفات القياسية السورية.

الحمضيات .. الملف الشائك في كل موسم!

تكلفة كيلو الحمضيات ٣٥ ليرة هي الأخفض في العالم .. لكن ترتفع إلى ٧٥ ليرة بسبب النقل

مطلوب مؤسسة عامة للحمضيات على غرار مؤسسة التبغ والدعم الحقيقي أقل من المعلن



■ علي محمود سليمان

كما في كل عام، يعود ملف الحمضيات ليتصدر قائمة الملفات المطروحة للجدال ما بين أخذ ورد، فتنشط الحكومة في اجتماعاتها وبحثها عن الحلول، فنرى المزارعين مناشدين أصحاب القرار بإيجاد منقذ لمصالحهم قبل أن يكسد، كما تزداد مساحات الأشجار «المقلوعة» لعدم جدواها الاقتصادية للمزارع فيتحمل نكبة الخسارة وحده.

«الاقتصادية» بحثت في الحلول المطروحة حكومياً والآراء حول جدواها، إذ بين مدير هيئة الصادرات وتنمية الإنتاج المحلي إبراهيم ميدة أن الهيئة بدأت تطبيق برنامج الاعتمادية، وهو برنامج حكومي تم إقراره لتطبيق الاعتمادية بالتسويق الخارجي للمنتجات الزراعية السورية، والحمضيات على رأس هذه المنتجات.

الدعم مستمر

أكد ميدة أن الحكومة لم تتخل عن الدعم، وهو موجود ومستمر، ولكن من الضروري الاهتمام بالأمور العلمية والفنية للتخلص من الممارسات الخاطئة، ولأجل ذلك تقوم الهيئة بتسويق للحمضيات السورية في روسيا وخاصة في الزيارات إلى جزيرة القرم من خلال البيت التجاري السوري الذي تمت إقامته في القرم إضافة إلى تسويق للمنتجات السورية الأخرى.

وبالنسبة للسوق العراقية، أشار ميدة إلى أنها تستهلك ٦٠٪ من منتجاتنا الزراعية، إذ إن السوق العراقي ضخم ويتوافق مع المواصفات وفق الأسواق السورية، والمستهلكون في السوق العراقية يفضلون المنتج السوري عن منتجات باقي الدول بحكم عوامل عديدة وتوقع ميدة بأن يكون موسم تصدير الحمضيات جيداً للعام الحالي، إذ إن العمل يجري على عدة اتجاهات، وكشف عن أن الهيئة دعمت كل العقود التي أبرمت منذ بداية معرض دمشق الدولي بدورته الـ ٦١/ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ ولغاية ٢٠١٩/١٠/٦ وسيتم دعمها عبر الشحن برأ وبحراً بنسبة مئة بالمئة، وذلك بمبلغ ١٦٠٠ دولار للحاوية الواحدة.

وبالنسبة للحمضيات فقد تم البدء باستلام طلبات الدعم منذ بداية الموسم في الشهر التاسع، ومستمرين باستلام طلبات الدعم لغاية ٢٠١٩/١٢/٣١.

أخفض تكلفة إنتاج في العالم

أوضح مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة سهيل حمدان أن التوقعات للعام الحالي (٢٠١٩) تشير إلى إنتاج مليون طن حمضيات، موزعة إلى ٧٨٠ ألف طن في محافظة اللاذقية و٢٣٠ ألف طن في محافظة طرطوس، وهو أقل من العام الماضي بفارق بسيط، وتحديدًا في أصناف الليمون الذي لم يحصل على عناية جيدة من الفلاح وتأثر بالظروف الجوية.

وشرح حمدان دور الوزارة بدعم الحمضيات من خلال تقديم المكافحة الحيوية عن طريق الإرشادات الزراعية التي تغطي كامل مساحة الحمضيات لتقديم الأعداء الحيوية مجاناً وذلك للوصول إلى منتج شبه عضوي. إضافة إلى تقديم المواد الجاذبة التي توضع في المصائد لذبابة الفاكهة التي تتسبب بأضرار كبيرة وهي مواد مستوردة وتوزعها الوزارة مجاناً.

ومن خلال هذا الدعم تمكنت الوزارة من تخفيض تكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من الحمضيات على الشجرة في سورية إلى ٣٥ ليرة سورية وهي أخفض تكلفة إنتاج في العالم، ولكن للأسف فإن باقي التكاليف هي التي تتسبب برفع الأسعار من أجور النقل والعبوات والتي ارتفعت عما كانت عليه في السنوات السابقة، وتؤدي لزيادة تكلفة الكيلو غرام الواحد من الحمضيات بحوالي ٤٠ ليرة سورية ليصل إلى الأسواق بأكثر من ٧٥ ليرة سورية وسطياً.

وبخصوص دور الوزارة في التصدير، أوضح حمدان أنها تقدم المعلومات والإحصائيات المتعلقة بأنواع الحمضيات وخاصة للتصدير، إذ إن نسبة الحمضيات القابلة للتصدير من كامل الموسم تصل لحوالي ٢٠٪، أي ما يعادل ٢٠٠ ألف طن، وهنا نقصد بالتصدير إلى الأسواق الأجنبية، حيث إن السوق العراقية تتشابه مع السوق السورية في المواصفات، والتصدير إليها يختلف عن التصدير إلى روسيا أو غيرها.

ولكون الاستهلاك المحلي يصل لحوالي ٥٠٠ ألف طن يكون لدينا ٥٠٠ ألف طن فائضاً عن الحاجة المحلية، ويمكن تصديرها إن توافرت الظروف والإمكانات المناسبة، وخاصة إن تمكنا من العودة على السوق العراقية والتي استهلكت ٤٠٠ ألف طن من الحمضيات السورية في عام ٢٠١٠.

وأشار حمدان إلى إمكانية تصنيع قسم من إنتاج الحمضيات ضمن معامل عصائر، إذ هناك محاولات لإقامة معامل عصائر في سورية، كما يمكن لمجموعة من مشاغل الحمضيات «الشماعات» أن تنشئ معمل عصير

صغيراً للاستفادة من الفائض.

ولفت إلى أنه بعد الاعتماد على المكافحة الحيوية وصلنا إلى ثمار خالية من الأثر الكيميائي للمبيدات، وهذا هو المطلوب حالياً في الأسواق العالمية، وحيث بدأت شركات مختصة بمنح شهادات الجودة مثل «الأيزو» و«الكاب» بجولات على مزارع حمضيات في سورية لمنحها شهادة الجودة.

الإحصائية غير دقيقة

من جانبه رأى مدير قرية الصادرات السورية الروسية خلدون أحمد أن الإحصائية الحالية لموسم الحمضيات تعتمد على حساب عدد الأشجار المزروعة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، ولم تأخذ بالحسبان الكميات التي جرى إزالتها وتحويلها لزراعات أخرى في ظل الخسائر المتلاحقة لمزارعي الحمضيات خلال السنوات السابقة، كما لم تلتزم الإحصائيات انخفاض متوسط الإنتاج الحالي للشجرة، أي إن هناك اختلافاً بالكم والكيف عما قبل الحرب.

وبين أنه قبل الحرب لم يكن إحصاء الحمضيات مشكلة بوجود سوق محلي يستهلك بحوالي ٥٠٠ ألف طن وسهولة الخطوط البرية مع دول الجوار وخاصة العراق والأردن، وانخفاض تكاليف التسويق، وعلى سبيل المثال، كان مردود البستان يعادل ١٠٠ ألف دولار، أي ما يكفي تأمين حاجة البستان من سماد وري ومكافحة ويزيد مبلغ كاف كريح للمزارع.

أما اليوم، فدخل البستان انخفض بسبب فقدان السماد وارتفاع تكاليف المكافحة للآفات وانخفاض كميات الإنتاج، فالحديث عن كميات الإنتاج حالياً غير دقيق لكونه يفترق للبيانات الحقيقية، فالإنتاجية والجودة انخفضت بحسب المناطق المختلفة بين ٢٠٪ و٣٠٪ كحد أدنى، كما انخفضت كمية الاستهلاك المحلي عما كانت سابقاً.

وأشار إلى أن المعالجات العقيمة كان لها أثر معاكس، وعلى سبيل المثال، عندما تم شراء كميات من الحمضيات



وهو بنسبة ٢٠٪ من قيمة الفاتورة بحسب الأسعار الاسترشادية الحكومية المعتمدة وهي ٢٠٠ دولار لطن الحمضيات، أي ما يعادل ٨٨٠ دولاراً للحاوية التي تتسع لعشرين طناً، وتصرف بسعر المصرف المركزي، وهو ٤٣٤ ليرة وبالتالي عملياً الدعم لا يتجاوز ٦٠٠ دولار.

أما فيما يخص الخطط التي أطلقتها هيئة دعم الصادرات عن الأراضي الزراعية، فلا شك أن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى أمر جيد، ولكن تصويره على أنه العنصر السحري التي تحل المشاكل، سيعود بنا إلى خاتمة التضخيم، ولتنظيم هذه العملية نحتاج إلى تعاون كامل بين الوزارات المختلفة ووجود جهة مسؤولة بشكل كامل عن الحمضيات من الزراعة إلى التسويق، ولا ندري لماذا لا يتم التعامل مع هذا الموضوع أسوة بملف التبغ؟ ولماذا لا يكون لدينا مؤسسة عامة للحمضيات، تقوم بتسويقها وفق قوانين ونظم واضحة توضح سير هذه العملية؟

خالية من الأثر المتبقي للمبيدات، وبهذا الخصوص نوضح بأنه يمنع دخول أي منتج لأي دولة إن كان عليها وجود أثر متبقي لمادة كيميائية صناعية المنشأ، وهذا شرط للتصدير لأي بلد وليس عامل جذب.

مع الدعم ولكن بأرقام حقيقية

أما فيما يتعلق بدخول شركات أجنبية ذات قدرة على منح شهادة دولية متخصصة لمساعدة منتجاتنا الزراعية بالدخول إلى الأسواق العالمية، فرأى أحمد أن هذا كان يتم بكل سلاسة قبل الحرب، ولكن بعد الحرب تم تصعيد هذه الإجراءات، وإعاقة دخول هذه الشركات، ولا ننسى دور الروتين الإداري لدينا أيضاً في ذلك.

وحول مبلغ الدعم المعلن بـ ١٦٠٠ دولار لكل «كوتنتير» تمنى أحمد أن يكون الدعم حقيقياً، فأى دعم مرحب به ومشكور، ولكن بشرط أن تكون الأرقام دقيقة وغير مبالغ فيها، حيث إن الدعم فعلياً لا يتجاوز ٦٠٠ دولار،

أي ما تتطلب سوق الخليج وسوق روسيا وسوق العراق وغيرها، وإن كانت هذه القائمة موجودة، فهل بإمكانهم تزويدنا بطريقة التنسيق بينهم وبين وزارة الزراعة لزيادة زراعة هذه الأصناف المطلوبة للتصدير أو استبدال أصناف موجودة بأصناف مطلوبة للتصدير لبلد مستهدف معين؟

ولفت إلى أن وزارة الزراعة تصرح بكميات غراس موزعة وكميات إنتاج متوقعة، وعند سؤالها عن الخطة التسويقية يكون الجواب الدائم بأن وزارة الزراعة ينتهي دورها عند باب المزرعة بتأمين الغراس والمكافحة وطبعاً السماد غير متوافر، فيما وزارة الاقتصاد تصرح كل يوم عن افتتاح مكاتب ودخول أسواق واجتماعات جديدة، ولكن من دون أي أثر حقيقي في الأرض.

ومن المغالطات الأخرى التي يكثر الحديث عنها في التصدير إلى الأسواق الخارجية هو أن الأسواق الخارجية تهافتت على الحمضيات السورية، لأنها

وتوزيعها مجاناً في الشوارع أضر بالمزارع والمصدر والأسواق، بسبب إعطاء دعم وهمي للمحصول، كذلك كانت الوعود خلبية، ما أدى لتحول الكثير من مزارعي الحمضيات إلى زراعات أخرى، وحالياً لا توجد إحصائية دقيقة حالياً تبين العدد الحقيقي للمزارعين الذين استبدلوا زراعة الحمضيات.

أما فيما يتعلق بالبحث عن أسواق خارجية، وهذه المصطلحات الرنانة في هذا الملف، فأوضح أحمد أن تصدير فائض الإنتاج هو مصطلح خاطئ، كون فائض الإنتاج يعني فائضاً بكمية معينة لأنواع معينة من الحمضيات، من دون أن نسأل: هل هذا الفائض يصلح للأسواق العالمية أم لا؟ والمتعارف عليه عالمياً أن التصدير يجب أن يكون مطابقاً لمواصفات البلد المستهدف بتصدير المنتج إليه، وليس مجرد تصدير فائض الإنتاج لدينا، فهل لدينا فائض إنتاج يناسب الأسواق الروسية والعراقية والخليجية؟ ولذلك كل ما يصرح به هو كلام غير علمي وغير دقيق، وهو مجرد تصريحات للإعلام ليس إلا.

وعن الدخول إلى السوق الروسية، تحدث أحمد بأنه منذ ٤ سنوات تم إنشاء البيت التجاري السوري ومركز الأعمال السوري في موسكو بمرسوم جمهوري، وتم إهماله وعرقلته وتحديده، والآن بعد ٤ سنوات نجد أنه تمت إقامة البيت التجاري في القرم، ولكن من دون أي نتائج فاعلة ولا معرفة الغايات.

ولفت إلى أنه حتى اليوم لم ننجح بإعلان دخول حقيقية إلى سوق يبعد عنا أسبوعاً ويستهلك ٢٧ مليون طن سنوياً وبشروط سهلة كما يستورد بعشرة مليارات دولار منتجات زراعية وغذائية لا يستطيع إنتاجها، ومضطر على استيرادها، وهو السوق الروسي.

وفيما يتعلق بالترويج والدعم فالكلام دائماً ما يكون عاماً ونظرياً، بحسب أحمد، بدليل ما فعل اتحاد المصدرين سابقاً وهيئة دعم وتنمية الصادرات بهذا الخصوص من خطوات عملية سوى الاجتماعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فهل لدى الهيئة التي تعمل على هذا الملف منذ سنوات قائمة بأنواع وأصناف الحمضيات الحقيقية التي يمكن تصديرها إلى الأسواق المستهدفة،



فندق شهباء حلب



شهباء حلب
SHAHBA ALEPPO
HOTEL

حلب أقدم مدينة في التاريخ يتوسطها أحد أهم الفنادق السياحية من فئة خمس نجوم بإطلالته البانورامية الساحرة المطلة على قلعة حلب التاريخية الشهيرة. يتفرد فندق شهباء حلب عن غيره من الفنادق بإمكاناته الضخمة لتلبية جميع الاحتياجات من مؤتمرات، معارض، صالات أفراح، مسبح، سينما عدد «٢» ومركز صحي. وبناء على توجيهات السيد الرئيس بالاهتمام بمحافظة حلب وباستعادة هذه المدينة تألقها الاقتصادي والسياحي والتجاري، ها هو فندق شهباء حلب يواكب هذا التألق والتطور، حيث قام الفندق وبدعم لا محدود من معالي وزير السياحة السيد المهندس محمد رامي رضوان مرتيني بتجديد مدخل الفندق والطابق ٢١ بما في ذلك الجناح الرئاسي والملكي والعديد من الغرف، وتم أيضاً تجديد صالات الأفراح، الأمويين وشهرزاد وتيراس الفونتان، وإعادة تأهيل وتحديث ملاعب التنس وفق المعايير الدولية وبأجود المواد المطابقة لمواصفات الاتحاد الدولي لكرة المضرب. فندق شهباء حلب عراقا التاريخ.

للحجز والاستعلام

حلب- منطقة المريديان- شارع لؤي كيالي

هاتف ٠٢١٢٢٧٠١٠٠ / فاكس: ٠٢١٢٢٧٠١٤٠

أيهما أكثر فساداً المرأة أم الرجل؟

شعبي: سلم المرأة المنصب وأنت آمن.. و ٧٠٪ من النساء غير مستعدات للفساد

عريج: أسباب تاريخية وذاتية تجعل المرأة أقل فساداً.. ونفي الفساد عند المرأة غير منطقي



■ سيلفا رزوق

عنوان مكافحة الفساد الذي شكل على الدوام الحالة الأكثر جاذبية لبرنامج عمل الحكومات السورية المتعاقبة، والأكثر بريقاً إن صح التعبير، تحول في الفترة الماضية إلى هاجس حقيقي يجري الاشتغال عليه بكل ما أوتيت الدولة ومعها المنظمات المجتمعية من قوة، وخصوصاً مع تحول هذا «الملف» شيئاً فشيئاً إلى حصان طروادة الذي سمح بتمرير الكثير من المخططات التي ساهمت في تدمير البلاد خلال فترة الحرب على سورية. الحديث الشائك عن الفساد لا يبدو أنه سينتهي قريباً

والغوص في أسبابه وتداعياته وكيفية معالجته سيحتاج

الكثير من الوقت والجهد،

فهناك سؤال يبدو من اللافت

أن نطرحه ونحن في خضم هذه

المعركة التي يبدو أنها تخاض

ومؤهلة لأن تكون أكثر شراسة

في المرحلة المقبلة.. أيهما أكثر

فساداً المرأة أم الرجل؟ وماذا

عن واقعنا اليوم وتغير المفاهيم

الذي اجتاحت مجتمعنا بصورة

غير معقولة؟ هل اجتاحت هذا

التغير طبيعة المرأة وطريقة

تفكيرها بالحياة وتفصيلها؟

«الاقتصادية» طرحت هذا

السؤال وحاولت الاستقصاء

عن أجوبة له في أروقة العلم

والقانون وبين مكاتب الأجهزة

الرقابية.

الإدارات بيد الرجل وبامتياز

قبل الخوض في البحث للإجابة عن سؤالنا العريض كان لابد لنا من الحصول على بعض النسب التي تعطينا مشعرات لما تجري عليه الإدارة في سورية اليوم، وكان لابد لنا بالتالي من طرح سؤال جدير بالمتابعة.. وهو الإدارة بيد من؟

الإجابة لا تحتاج كثيراً من العناء ولا انتظار الإحصائيات فإدارة وعلى الأخص الإدارات التنفيذية والقيادية لا تزال بيد الرجل فمن بين نحو عشر مديريات عامة تابعة لوزارة الإعلام على سبيل المثال كانت نسبة تسلم النساء مراكز إدارية في الصف الأول شبه معدومة بينما جاءت سيطرتها على الصفوف الثانية والثالثة لا بأس بها، وهذه الحالة يمكن سحبها على باقي قطاعات الإدارة في الدولة، وإن كنا نتباهى على الدوام (وهذا أمر محق) بأن المرأة السورية كانت من أوائل النساء في المنطقة في الحصول على كامل حقوقها.

بالنتيجة فإن البحث في سؤالنا أيهما أكثر فساداً الرجل أم المرأة ينبغي أن يبني على هذا المعطى الأساسي بكل تأكيد.

بلغة العلم

اعتبر رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية الدكتور عماد فوزي الشعبي أن هناك أنواعاً مختلفة من النساء البعض لديه استعداد والبعض ليس لديه

استعداد، ونحن أمام طيف إن صح التعبير وهذا الطيف إما أن يكون لديه استعداد بنسبة ما أو ليس لديه استعداد، وإن استطعنا تعيين هذه النسب فمن الممكن القول إن نسبة ٧٠ إلى ٨٠ بالمئة المرأة ليس لديها استعداد للفساد المالي والإداري، ولكن هناك نسبة ٣٠ بالمئة من الـ ٧٠ بالمئة يعيشن حالة مزدوجة ليس لديهن استعداد للفساد لكن الظروف القاهرة تدفعهن لممارسة الفساد المالي تحت وطأة الظروف القاهرة.

شعبي أكد أنه بالبنية المخية للمرأة فإن المرأة ليس لديها قابلية للفساد بنسبة ٧٠ بالمئة، والمقهورات على الفساد المالي هن ٣٠ من أصل السبعين بالمئة والثلاثين بالمئة درجات فمهن المحترفات وهن قلة، والمؤتلفات مع الفساد المالي وهن الأكثرية والنتيجة من كل هذه النسب نحن أمام طيف معقد للغاية.

شعبي أشار إلى أن المرأة عموماً ولأنها لا تريد الدخول بالصراعات فإنها تتجنب الفساد من هذه الزاوية، وبالتالي تفضل الابتعاد عن الحالة المعيشية وتسلمها للرجل حتى لو كانت امرأة عاملة، حتى لا توقع نفسها بصراعات تؤدي بها لخسارة نوع من أنواع الاستقرار النفسي الداخلي.

أمام هذه الحالة المعقدة يمكن القول إن هناك تصنيفات أنثوية خاصة ضمن قطاعات مختلفة هي تفسح المجال المالي أو لا تفسح المجال، مشدداً على الدور الذي تلعبه الظروف والتي تحكم في كثير من الأحيان قابلية نسب معينة من النساء للانجرار وراء الفساد، علماً أن نسبة ٣٠ بالمئة التي تنجر للفساد لديهن استعداد للتراجع

بسرعة ويكون الفساد لديهن على طريقة «القنصات» وليس مهنة وظيفية، أي إنهن لا يملن للعيش على الفساد.

شعبي يميل للقول إنه بالأغلب المرأة ليست فاسدة مالياً، مشيراً إلى الدراسات التي اشتغل عليها شخصياً لمدة عشرين عاماً والتي مكنته من الوصول إلى هذه النتائج وتحديد نسب تورط النساء بالفساد، ولكن هذه الدراسة ضمن قطاع المتحولات وليست منتهية لأن ظروف السلم غير ظروف الحرب، ففي حالات السلم تصل نسبة النساء اللواتي لا يتجهن نحو الفساد لـ ٩٥، لأن النساء لا يفضلن التورط وهن يفضلن الخروج للعمل على الخروج للفساد، لكن في فترات الحرب يمكن القول إن النسب تتغير وهناك نساء يخرجن للفساد.

شعبي الذي يشتهر بمقولة «سلم المرأة المنصب وأنت آمن» يشدد على أن هذه المقولة تكون صحيحة في أوقات السلم وليس في أوقات الحرب لكن بالتأكيد هي أكثر أماناً من الرجل في هذا المجال.

الدكتور شعبي شدد على أن مرحلة ما بعد الحرب ستفرض معطيات جديدة ولغة أخرى، لأن النسبة عند النساء أصبحت أعلى من الرجال، وليس لدينا مجال إلا أن يفرض الواقع نفسه، وأغلب الظن فإن الإدارات ستفرض نسبة خمسين بالمئة منها للنساء، والمؤشر الأكثر وضوحاً نسبة الإناث اللواتي يشغلن الجامعات اليوم، متوقفاً أن تتحول الإدارات تدريجياً إلى الإناث وفي لحظة من اللحظات ستتجاوز نسبة سيطرة الإناث على الإدارة أعلى من نسبتهم المجتمعية.

ع الوتر

اختبار «التأجيري»

على مدى الحرب، حافظ قطاعنا المصرفي على هياكله المحنطة في الاستجابة لوقائع استثنائية عصفت عميقاً في بنية الاقتصاد الوطني.. بات استنباط هياكل مبتكرة اليوم مسألة حياته أو موته.

خلال اجتماعها بالإدارات المصرفية نهاية الشهر الماضي، اعترفت الحكومة للمرة الأولى بانقطاع المخيلة التام عن وضع حد لمشهد (تمثيل الموت) الذي تتخذه المصارف كإستراتيجية وحيدة للحفاظ على (شبح حضورها) العالق بين فكي المخاوف الذاتية من كفاءة الإقراض وضمانات التعثر، وتوجس أعمى للسياسة النقدية من تدفق السيولة إلى الأسواق.

وبعد تلاوة فعل الاعتراف الكاشف: «الإشكالية ليست في ضخ المال (المصرفي) وإنما أين يذهب المال» طالبت الحكومة المنظومة المصرفية العامة والخاصة بـ «ورقة عمل توضح مقترحات للعمل خلال المرحلة المقبلة فيما يتعلق بالإقراض».

العجز المعلن هذا عن إدارة (تنموية) القطاع المصرفي وتسول مقترحات الانسلاخ من معضلاته، يؤكّدان كاشم أن كياناته الممددة في قعر زجاجة متضيقه بإطراد على عنق الاقتصاد المنهك جراء معادلات التضخم والركود، كانت أقرب إلى (درية) منهجية تجريبية، وأن ما تخللها من (الومضات) التي تمظهرت تارة على شكل شهادات إيداع، وأخرى عبر الهروب إلى رفع سعر الفائدة وخفضها، ومن ثمّ التشدد في آليات الإقراض والإيداع، وصولاً إلى دعم أسعاره بمليارات الليرات، لهي مجرد «حركات» مشفوعة بأمنيات بالية لعلها (تعلم).. إذا لم تلزق!

بقليل من التفاؤل، يمكن النظر لاعتراف الحكومة بعجزها، كوصول متأخر إلى بداية الطريق، إلا أن ذلك لا يكفي للأسف، إذ يجب -أولاً- أن يتوافر لديها الاستعداد والقدرة على التأمين للإقلاع عن تقديس القوالب التقليدية، كشرط جازم لإطلاق قطاعنا المصرفي من منغاف الطوعي، وإذا كانت (صيرورة المال) تجسد حقاً جل مخاوفها، فهذا يعني أن هياكل تمويلية من لدن (التأجير) باتت طريقنا الأكثر تناسية في المدى المنظور.

منذ آلاف السنين، عرف السوريون القدماء الدور التنموي للتمويل التأجيري.. لا يحتاج هذا الطراز التمويلي إلى مزيد من الثناء التاريخي، بل إلى خبرات وطنية تغلق الباب على نفسها، لتتخرط في مواءمة أحد نماذج تمهيداً لاعتمادها كثغرة في الجدار الأصم الفاصل بين مؤسسات التمويل والتنمية الإنتاجية.

يمكن للنموذج المرتجى ذاك أن يبرّد مخاوف (صيرورة المال) وأن يرمم التدمير المنهك الذي طال وسائل الإنتاج، مستفيداً من قدرته على دعم الجدارة الائتمانية والقدرة على إدارة المخاطر بكفاءة أعلى، ولو على الصعيد الدفئري الذي تقدسه مصارفنا الوطنية.

كما يمكن لصيغة تأجيرية مناسبة أن تكرر ائتماناً حقيقياً للكتلة الجاهزة للإقراض عبر تقليص رهاب الإدارات المصرفية من الضمانات، سواء كان رهاباً حقيقياً أم مصطنعاً، بما يجعلها أقل عرضة للمخاطرة جراء تسخس القيمة في خزائن المصارف وتجاذب التبدلات النقدية في الأسواق، كما أنه قد يتلاقى مع المطالبات الصناعية بانتشال الجادين من التعثر.

وعطفاً على طبيعته المرنة، يمكن للتمويل التأجيري أن يدعم عمليات الترميم التكنولوجي لوسائل الإنتاج بعدما أرخت سنوات الحرب العشر حمولة ثقيلة على العمرين الفني والاقتصادي لخطوط الإنتاج. في النهاية، ومع تدفق أول القروض التأجيرية وتحولها إلى سلع رأسمالية، تكون المصارف قد ألقّت مرساتها لوقف تقهقر القيمة الحقيقية لسئولتها، لتنتقل -على التوازي- في استعادة قدرتها الفورية على امتصاص السيولة السائبة إلى خزائنها وتجفيفها تدريجياً من الأسواق، بعدما تنطلق عملية تفريغ خزائنها في التنمية الإنتاجية.

على المقلب الحكومي، يمكن لصيغة تأجيرية مدروسة بعناية أن تنقل الإنتاج الوطني إلى مرحلة تساعدها في ضبط الطلب على الدولار لتهديب الأموال وتمويل الاستيراد والمضاربة، وتوسيع نصف قطر دورة السيولة الرابضة في الأسواق، عبر إلحاقها بسلع وخدمات جديدة، كما يمكن لتكاملها مع برامج دعم أسعار الفائدة أن يعيد الحياة إلى قطاعات الإنتاج المرتكز إلى سلاسل القيمة وإحلال بدائل المستوردات وإطلاق المشاريع الصغيرة، بما يدعم الاقتصاد الوطني بجرعة ابتدائية من التعافي.

قد يكون (التمويل التأجيري) المنسجم مع مفهوم التشاركية (لكن بأصول القطاع الخاص هذه المرة)، خياراً جديراً بالدراسة والاختيار، وقد يساعد في ذلك التعاون مع الدول الصديقة التي قطعت شوطاً تنموياً بعيداً في ميادينه، وإذا ما استوفى مستويات متناهية إلى حدود التكلفة الإدارية للإقراض، فلربما يستطيع لعب دور مؤكّد في تحرير التنمية الوطنية من المخلة المتعكسة التي ربطت إليها جراء الحرب.

■ علي محمود هاشم



مصدر في جهاز «الرقابة المالية»: بعض النساء أشد «مكراً ودهاء» في الفساد من الرجال

تسمح بممارسة الفساد فإنها ستؤدي لذات النتائج بغض النظر عن جنس الموظف.

المصدر قدم عدداً من الأمثلة بمختلف قطاعات العمل بالدولة، وأكد أن التحقيقات في جميع قضايا الفساد التي أجريت في هذه القطاعات لم تميز بين المرأة والرجل، حتى في القطاعات التي يعتقد البعض بأن المرأة لا تجرؤ على الذهاب بعيداً فيها، مثلاً العمل كأمين مستودع والتي عادة وحتى شعبياً إن صح التعبير يقال إن هذا العمل يشكل بيئة خصبة لفساد الرجل أما الحقيقة فإن المرأة باتت تتورط في قضايا «اختلاس» ومخالفات قانونية، أما الحديث عن الرادع الاجتماعي والأخلاقي لدى الكثير منهن فقد بدأ بالتراجع.

المصدر الذي أصر على إبداء الامتناع من حالة الانحياز العاطفي نحو المرأة لكونه عمل لفترات طويلة في مجال التحقيق بقضايا فساد وقادر على الاستدلال بعشرات وربما أكثر بكثير من الحالات التي تؤكد تساوي النسب والقابلية بين الجنسين، أشار إلى أن الأمر برمته مرتبط بحالة التغيير الأخلاقي بالمجتمع السوري، والتي ينبغي الاشتغال عليها أولاً وقبل كل شيء وهذا الأمر مرتبط بكلا الجنسين أيضاً، والاكتماء بدعم الأجهزة الرقابية والحديث عن مكافحة الفساد والدعوات لمحاربهته ستبقى قاصرة ما لم يتم الاشتغال على الجانب الأخلاقي والتربوي الذي تراجع كثيراً في السنوات الماضية وهذا الأمر لا يختلف عليه الكثيرون.

خلاصة القول

على تعقيد تركيبة المرأة يبدو أن أمر الحصول على إجابة كافية وواقية حول إمكانية دخولها في متاهات الفساد والوصول إلى الخلاصات معقد أيضاً.

لكن المؤكد أن محاربة الفساد باتت الحاجة الأكثر إلحاحاً وأن حماية المرأة والإبقاء عليها بعيدة عن كل أشكاله وآلياته باتت الأكثر ضرورة وهو ما يحتاجه مجتمعنا ويحتاجه أبنائنا أيضاً.. أما عن الكيفية فعلياً البدء من بيوتنا ومدارسنا وجامعاتنا لعل هذا الطريق يبقى الأهم.

الرجل أجراء في الفساد

عائدة عريج مقررة لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب والتي عملت سابقاً في قطاع الرقابة الداخلية في وزارة المالية، اعتبرت أن الرجل والمرأة لهما الطبيعة نفسها والبشر عموماً يملكون ذات النوازع السلبية والإيجابية ويمكن استغلال المنصب أو طبيعة العمل لأغراض شخصية والطرفان قابلان للأمر.

عريج أشارت إلى أنه ومن خلال عملها في المجال الرقابي والإداري كان الرجل أكثر فساداً من المرأة بالموقع العام مرجعة الأمر لأسباب تاريخية وأسباب ذاتية موجودة بالمرأة ولأسباب موضوعية متعلقة بالمجتمع.

عريج التي عملت رئيساً لقسم الرقابة الداخلية بمالية السويداء، رأت أن الجرة على ممارسة الفساد متوافرة لدى الجنسين لكن الرجل يبقى متمرساً أكثر بالعمل بالشأن العام ومن بداية حياته ووجوده بالحياة العامة وهذا أمر طبيعي وعادي، لكن المرأة إذا ما تحدثنا عن سورية فوجودها في الشأن العام عموماً وحتى على المستوى الوظيفي بدأ منذ منتصف الخمسينيات، وتأخر المرأة أو رغبة المرأة في إثبات نفسها في هذا المجال ربما يكون أحد الأسباب التي تدفعها للابتعاد نسبياً عن التورط في الفساد وما شابه ذلك، والعمل باستقامة لطرح نفسها كنموذج جيد في المجتمع وقادر على الاستمرار، وهذا السبب يلقي بظلاله على أداء المرأة وعملها ومازال، وبالتالي تبرز الرجل بالشأن العام يعطيه جرة أكثر وثقة بالنفس أكثر من اللازم في موضوع الفساد، ولاسيما أن الرجل ومن خلال علاقاته المنتشرة قادر على خلق حلقة فساد من دون أن تلقى بظلالها على جانبه الخاص الأخلاقي.

الانزياح الأخلاقي

عريج وفي حديثها لـ«الاقتصادية»، أشارت إلى حالة الانزياح الأخلاقي التي شهدتها مجتمعنا في الآونة الأخيرة والتفسيرات الخاصة التي بات يطلقها على ممارسة الفساد، والتبرير الخطير للفساد، وتقبل الحصول على المال مهما كان مصدره، وهذا الانزياح جرى استغلاله للضغط على سورية وجرى النفاذ من خلاله لاستهدافها مالياً واقتصادياً، كذلك لتحطيم الروابط الإنسانية الموجودة في المجتمع السوري، معتبرة أن هذا الاستهداف نجح إلى حد ما في تغيير ذهنية المجتمع وتغيير نظرتهم للكثير من القيم التي كانت سائدة، وبالتالي شكل الفساد أحد المنافذ التي عبرت من خلالها المخططات المعادية لسورية، وهذا ما يدفعنا للتأكيد مجدداً على أن أزمنا هي أخلاقية أولاً وقبل كل شيء.

وعبرت عن اعتقادها بأن نسبة تورط الرجال بالفساد مقارنة بالنساء تبلغ ٧٠ بالمئة مقابل ٣٠ بالمئة، أي إن الرجال يتصدرون بقوة نسب التورط بالفساد بحسب رأيها وبحسب تجربتها أيضاً، مشددة أن نفي الأمر عن النساء غير منطقي، وحتى عندما نشير إلى تورط الرجال بالفساد فإن الأمر لا يتم إلا بمجموعات وهذه المجموعات تضم في أغلبها نسبة لا بأس بها من النساء.

عريج شددت على الوظيفة التربوية والإنسانية لبناء المجتمع للمرأة والتي تضعها على الدوام بموقع الناصح والمربي والغارس للقيم فالمرأة هي خزان القيم والموروث الحضاري في مجتمعنا، وعندما نضيق البوصلة نتجه نحو المرأة، وبالتالي يمكن أيضاً اعتبار أن هذا الجانب «الوظيفي»

إن صح التعبير للمرأة قلل أيضاً من التورط بجو الفساد، حتى لو كانت بحاجة.

مقررة لجنة الموازنة العامة والحسابات في مجلس الشعب وفي ختام حديثها لـ«الاقتصادية» ذكرت أن الرجال بصورة عامة سيطرون بنسبة أكبر على المفاصل القيادية العليا لكن المفاصل التنفيذية الدنيا حالياً أغلبها من النساء، وإذا عكسنا هذا الأمر كنسبة وتناسب لوجود المرأة في الوظيفة العامة وطبعاً في مرحلة ما قبل الأزمة أي بالظروف الطبيعية كانت نسبة وجود المرأة العاملة بسورية بين ٢٤ إلى ٢٦ بالمئة بمعنى أن ما يقرب ٧٣ إلى ٧٤ بالمئة للرجال وهؤلاء سيفرزون بشكل طبيعي قيادات من الرجال، أما في ظروف الحرب فالنسبة الأعلى نسبياً اليوم للنساء، وهذه النسبة ستلقى بظلالها على الإدارة أو العمل الإداري في المرحلة القادمة.

ما حدا أحسن من حدا

البحث الاجتماعي والنفسي والعملي إن صح التعبير والذي انحاز بالملء باتجاه المرأة، لم يكن له أي صدى في أروقة الأجهزة الرقابية التي أصر مصدر في الجهاز المركزي للرقابة المالية على التأكيد بأن المرأة والرجل يقفان على قدم المساواة في مواضيع أو قضايا التورط بالفساد وحتى الاستعداد له. المصدر استشهد بتعداد القضايا وطبيعة هذه القضايا التي لم تكن فيها المرأة أقل شأنًا بالذهاب بعيداً بالتورط في الفساد، معتبراً أن انزياح النسب لمصلحة الرجال ليس بسبب طبيعة الرجال وتقبلهم لممارسة الفساد، وإنما نتيجة ارتفاع نسب شغلهم للوظائف والمناصب الإدارية مقارنة بالنساء.

المصدر وصف فساد بعض النساء بأنه أشد «مكراً ودهاء» من الرجال، بل يجري استخدام أساليب لا يستخدمها الرجال عادة عند تورطهم بهذا الأمر، واعتبر أن الإيحاء بأن الرجال يميلون للفساد أكثر هو أمر مجحف بحقهم، فالنسب متساوية لحد بعيد، وعندما تتوافر الظروف والبيئات والمناخات والمعطيات التي تسود بأي مجتمع، والتي

المدير العام للمصرف الصناعي عمر سيدي؛

٢٩ مليار ليرة جاهزة للإقراض و ٧٠ بالمئة نسبة السيولة

السادسة ٥ ملايين ليرة، وسقف القروض التنموية الخاصة بمحطات الوقود ٥٠ مليون ليرة.

■ ما رؤية المصرف للمرحلة المقبلة؟
رؤية المصرف للمرحلة القادمة تتجه في عدة محاور، حيث يعمل المصرف عليها بالتوازي، لجهة زيادة حجم القروض الممنوحة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والصناعية والحرفية، تحصيل وتسوية القروض المتعثرة وتحسين جودة المحفظة الائتمانية ورفع نسب التحصيل، وإعادة تأهيل الفروع وترميمها لتقديم الخدمات للمتعامل بأعلى جودة.

كما تم وضع خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع.

كما وسّع المصرف قروضه لتشمل عدداً كبيراً من الشرائح، ورفع الحد الأقصى للمبلغ بالنسبة للمشاريع الصناعية والاستثمارية بحد أقصى يبلغ مليار ليرة، وبذلك يسهم المصرف في تنمية المشاريع الصناعية والاستثمارية، إضافة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعيين والحرفيين والمقاولين وأصحاب المهن العلمية والنوادي الرياضية.

ونظراً لدور المقاولين الكبير في إعادة الإعمار، قدم المصرف قرضاً خاصاً بالمقاولين كقرض شراء الآليات، إضافة إلى التسهيلات غير المباشرة المقدمة لهم (كفالات مصرفية)، حيث تم رفع سقف الكفالة حسب تصنيف المقاولين، وتخفيض الحد الأقصى لنسبة المؤونة، وذلك لمواجهة المرحلة القادمة في إعادة الإعمار، كما عدّل المصرف تعليماته ليشمل التمويل على قرض لشراء أراضٍ في المدن الصناعية بنسبة ٥٠ بالمئة من التكلفة لشراء الأراضي، وجاءت هذه التعديلات بعد أن أظهرت الفترة الحالية ضرورة تفعيل عمليات منح القروض بشكل أكبر، والمساهمة بشكل كبير في تنمية المشاريع الصناعية والحرفية، وذلك للمساهمة في إعادة عجلة الإنتاج والدورة الاقتصادية لمواجهة المرحلة الحالية والمساهمة في إعادة الإعمار.

وتم توقيع اتفاقية مع هيئة تنمية الصادرات، ودعم الإنتاج المحلي لمنح قروض بفوائد مدعومة، إذ خصصت الحكومة مبلغ عشرين مليار ليرة لدعم الفائدة للمشاريع التي لها أولوية خلال المرحلة المقبلة لتدوير عجلة الإنتاج، ويتم العمل حالياً بصورة مشتركة مع المصارف العامة وبالتنسيق مع وزارة المالية والمصرف المركزي ووزارة العدل لتعديل القوانين الناظمة للعمل المصرفي.

كما يسعى المصرف لزيادة رأسماله ما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية، وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية وخاصة المتضررة منها، والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها، وأن تسديد جزء من رأس مال المصرف يؤدي إلى تحسّن الكثير من المؤشرات، وأهمها كفاية رأس المال والحد الأقصى الممكن منحه للمتعامل أو مجموعة مترابطة.

ولدى المصرف خطة واسعة لتحديث آليات عمله، وتطوير إدارته ما يسمح في رفع مستوى الأداء، وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف، وهناك حالة توصيف تعمل عليها الإدارة لكل فروع الصناعي لتقييم حالة هذه الفروع لجهة الأداء ومعرفة احتياجاتها ومستلزمات العمل الأساسية لديها، وخاصة أن العديد من الفروع تعاني ضيق المساحة وعدم توافر مستلزمات العمل، وهو ما يؤثر سلباً في أدائها، إضافة إلى خطة وبرامج تدريب يعمل عليها المصرف لتأهيل كوادره ورفع المهارات والخبرات للعاملين لديه ما يمكنهم من تنفيذ المهام والأعمال الموكلة إليهم.



■ عبد الهادي شباط

تسعى الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي ورفع معدلات الإنتاج عبر توفير التمويلات اللازمة، وخاصة عبر المصرف الصناعي لتمويل المشاريع الصناعية، فما أهم التمويلات التي يمنحها المصرف الصناعي؟ وأين تتركز أولوياته؟ وهل يمتلك المصرف الملاءة المالية والإجراءات اللازمة للتوسع في منح القروض الائتمانية؟ وأين وصل ملف القروض المتعثرة لدى الصناعي؟ هذا ما كان في حديث موسّع مع المدير العام للمصرف الصناعي عمر سيدي، وفيما يلي نص الحوار:

١٨ مليار ليرة تسويات قروض متعثرة ونمو ٥٠ بالمئة من تكاليف المشروع

والصناعات الزراعية إضافة إلى قروض نشر أحجار ورخام وصناعة أثاث ومفروشات ومعاصر زيتون وخزن وتبريد ومعامل البنان وأجبان، إضافة إلى المطاعم والفنادق وقروض المقاولين... إلخ.

من الجدير ذكره أن الضمانة ليست هي الأساس في منح القرض، ولكنها تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض، وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والإطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيدة الضمانة، ومثال على ذلك قدمت للمصرف ضمانات لمشاريع تنموية تعادل ٢٠٪ من قيمة القرض المطلوب، لكنه لم تتم الموافقة على منح القرض مع أن المصرف يكتفي أحياناً بضمانات تعادل ١٥٪ من قيمة القرض المطلوب، لأنه بعد بحث المشروع تبين أنه ليس من أولويات المصرف، لذلك يركز المصرف في منح القروض على أولوياته التي حددها وفق متطلبات المرحلة الحالية وشراء مقاسم صناعية وتمويل المنشآت الصناعية حتى مليار ليرة، ومنح القروض التشغيلية مع التركيز الشديد على القروض التي تحقق إنتاجاً ويسهم في التخفيف من المستوردات أو يدعم الصادرات السورية.

وقمنا مؤخراً بتحديد سقف القروض التنموية ما يتناسب مع الفعاليات والأنشطة المراد تمويلها، بحيث يصبح سقف قروض الحرف الإنتاجية ١٥ مليون ليرة، والحرف الخدمية والمهن ١٠ ملايين ليرة، والفعاليات التجارية والزراعية حتى ٢٥ مليون ليرة، وسقف قروض المهن العلمية ورياض الأطفال ١٥ مليون ليرة، و٢٥ مليوناً للمراكز الرياضية والمعالجة الفيزيائية ودور الأشعة، بينما حددت سقف قروض المهندسين والمقاولين وفق فئاتهم، حيث سقف الفئة الأولى والممتازة ٥٠ مليوناً، والفئة الثانية والثالثة ٢٥ مليون ليرة، والفئة الرابعة والخامسة ١٠ ملايين ليرة، والفئة

المستوردة، وتمويل المنشآت الاستثمارية القائمة، والقروض التنموية لجميع الفعاليات الحرفية والصناعية والزراعية وأصحاب المهن العلمية (أطباء، مهندسين، محامين، صيادلة)، إضافة إلى المراكز الرياضية والمعالجة الفيزيائية والمنشآت التعليمية والمهندسين والمقاولين ودور الحضانه ومحطات الوقود وكل الأعمال التجارية، وتمنح القروض لمدة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات حسب رغبة المتعامل ويسقوف محددة من المصرف.

■ ما أهم المنتجات التي يتم التحضير لمنحها؟
شرع المصرف بمنح القروض لمشاريع الطاقة المتجددة، وذلك من خلال عقد اتفاقية مع المركز الوطني لبحوث الطاقة الذي يهدف إلى التعاون في مجال دعم المشاريع الصناعية للراغبين في الاستفادة من تطبيقات الطاقة المتجددة (شمسية، ريحية) سواء لإنتاج الكهرباء أم لضخ المياه لتأمين احتياجاتها من الطاقة وبقرض حدها الأقصى ٧٠٪ من التكلفة التقديرية لكل مشروع. كما يتم حالياً التحضير لمنح قروض للطاقات المتجددة للشركات والأشخاص الذين يرغبون في إنتاج الطاقة الكهربائية وبيعها لما لهذه المشاريع من أهمية وأولوية لدى الحكومة.

■ ما عدد القروض التي تم منحها خلال عام ٢٠١٩ وقيمتها، وتوزعها الجغرافي وفق الفعاليات؟
استأنف المصرف منح القروض منذ شهر آب للعام ٢٠١٨، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة حتى تاريخه حوالي ٦,١٣ مليارات ليرة، وبلغ عدد القروض الممنوحة خلال عام ٢٠١٩ نحو ٤٥٧ قرصاً، بقيمة ٥,٤١ مليارات ليرة، وتم منح هذه القروض لجميع الفعاليات الصناعية والحرفية والتجارية بأنواعها والمهن العلمية

■ بداية، ما أحدث مؤشرات المصرف لجهة نسبة السيولة وحجم الودائع؟
تبلغ نسبة السيولة حتى تاريخه نحو ٧٠ بالمئة، ويبلغ فائض السيولة الجاهز للإقراض حوالي ٢٩ مليار ليرة سورية، كما تبلغ نسبة كفاية رأس المال ١١,٨٢٪، ويبلغ حجم الودائع ٦٧,٢٨٠ مليون ليرة سورية.

■ ما حجم التسويات للقروض المتعثرة، وما آخر التسويات التي يتم العمل لإنجازها؟
يتم العمل بموجب القانون ٢٦ كتسويات أو كسداد كامل، حيث يقوم المصرف بإجراء التسويات وبشكل أسبوعي، عن طريق لجنة التسويات أو عن طريق مجلس الإدارة بما يتجاوز صلاحية اللجنة، ونلاحظ انخفاضاً في نسبة التسويات على القانون ٢٦، إذ بلغت التسويات خلال عام ٢٠١٧ نحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية، وخلال ٢٠١٨ نحو ٣,٥ مليارات ليرة، وخلال عام ٢٠١٩ بلغت حتى تاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٩ مبلغ ١٨ مليار ليرة، وهذا يدل على ضرورة تعديل القانون ٢٦ بما يلبي متطلبات المرحلة الحالية مع العلم أن رصيد كتلة التسويات (كتلة الدين التي تمت تسويتها) حتى تاريخ ٣٠/٩/٢٠١٩ بلغ نحو ١,٧ مليار ليرة.

■ ما أهم المنتجات في المصرف، والمنتجات التي يتم التحضير لفتحها؟
يقوم المصرف بمنح العديد من القروض، أهمها قروض تمويل رأس المال الثابت، وذلك من خلال منح تسهيلات لغايات تأسيس وتوسيع المشاريع الصناعية وذلك بقروض متوسطة لغاية خمس سنوات أو بقروض طويلة لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة ويتم التمويل بنسبة ٥٠٪ من تكاليف المشروع.

كما يتم منح قروض تمويل رأس المال العامل، وتمنح بقروض متوسطة لمدة لا تتجاوز السنتين أو عبر قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة، ومنح تسهيلات ائتمانية لغايات شراء كسائر أبنية جاهزة مرخصة ومعدة للاستثمار، كما يتم منح قروض للمنشآت المتضررة كلياً أو جزئياً وبنسبة تمويل ٦٠ بالمئة كحد أقصى من قيمة الأصول الإنتاجية الجديدة، أو تكلفة إعادة التأهيل للبناء المقدر من المتعامل ويقبل بها المصرف.

إضافة إلى تمويل شراء الآلات الجديدة والمستعملة

نحضر لإطلاق قروض جديدة أهمها لتمويل الطاقات المتجددة



خلوف التجارية .. عراق في الصناعة ودقة في الإنتاج



عند إدخال البضاعة: « مواد أولية، التأخير في تسليمها»، ناهيك عن عدم تبني الجهات العامة «مصارف، مؤسسات وسواها» استجرار السيارات وطرحها تقسيطاً ميسراً لتصبح في متناول الكثيرين، ما شكل تأخر كبيراً في تسويق المنتج. وختم خلوف قائلاً: من هنا نعمل لبناء الوطن كل في موقعه لترتفع رايات الوطن في مواقع البناء ارتفاعها في ساحات النصر ولنا وطيد الأمل بالقائمين على البناء وعلى مساحة وطننا الأعلى.

بعدها أخلاقياً من كفاءة وصيانة مقدمة من شركة DFM.

صعوبات

وبين خلوف أن كل عملٍ تعثره صعوبات وأهم الصعوبات التي تمر بها الشركة، زيادة الرسم الجمركي على السيارات، والإنفاق الاستهلاكي الذي يدفع مرتين، الأولى: في الجمارك، والثانية عند الفراغ، وهذا تناقض يدفعه أولاً وأخيراً المواطن، إضافة إلى التكلفة الإضافية لقاء الكشف

وفي العام ٢٠١٨ توقف الإنتاج بسبب بعض التعليمات الجديدة الخاصة والناظمة للعمل ما تسبب بخسائر كبيرة نتيجة التوقف: «أيدٍ عاملة، مواد إنتاج، اهتلاك مواد وغيرها...». وأردف خلوف قائلاً: في مطلع العام الجاري أعدنا عجلة الإنتاج بحسب القوانين الجديدة الناظمة كما أسلفنا للعمل وبدأنا إنتاج السيارات من الفئة السياحية والبيك أب، والتي تمتاز بجودة يشهدها السوق من خلال استبيان كانت الإجابة الدالة والمختصرة «جودة في الصنع ودقة في الإنتاج»، والأهم ما

■ محمود شاهين

بدأت شركة خلوف التجارية نشاطها في الصناعة الحديثة لتجميع السيارات عام ٢٠٠٨، عبر تجميع السيارات في ثلاث صالات.

وبين صاحب الشركة معاذ خلوف أنه وفي عام ٢٠١١ وبسبب الظروف التي مرت بالبلاد توقف العمل لعام ٢٠١٧، حيث أعادت الشركة الإنتاج كأول شركة خاصة لفئة السيارات السياحية والبيك أب، موضحاً أنه



واقع وآفاق الاقتصاد العالمي

عام ٢٠١٩ الأسوأ في الأداء الاقتصادي العالمي منذ الأزمة المالية العالمية

الاقتصاد العالمي أصبح في مرحلة حرجية
وفي حالة تباطؤ مزمن

د. قحطان السيوفي



العالم يمكن أن يغرق في ركود محتمل من دون أن تكون لديه أي قوارب نجاة، يبدو المشهد الاقتصادي العالمي محيراً ومربكاً، فلا يزال النمو يعاني الضعف الناتج عن ارتفاع الحواجز التجارية وتزايد التوترات الاجتماعية السياسية. معركة كسر العظم على أشدها بين الولايات المتحدة والصين، ويبقى الرهان على أي خروج من حالة التباطؤ رهاناً خاسراً في المنظور القريب، كما يمر الاقتصاد العالمي بفترة من التباطؤ المتزامن، تنخفض توقعات النمو في ٢٠١٩ إلى ٣ في المئة، وهي أبطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية.

وستحدث التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين انخفاضاً تراكمياً مقداره ٠,٨ في المئة في مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٢٠.

قالت كريستالينا جورجييفا، المديرية التنفيذية الجديدة لصندوق النقد الدولي، في افتتاح الاجتماعات السنوية الأخيرة في العاصمة واشنطن (في عام ٢٠١٩ تتوقع نمواً أبطأ في نحو ٩٠ في المئة من العالم). معهد بروكينجز و«فاينانشيال تايمز» وصفا واقع الاقتصاد العالمي بأنه يتجه نحو «ركود متزامن». ما سبب هذا التباطؤ، ولا سيما التباطؤ الحاد في الصناعة والتجارة؟ يجادل خبراء «بروكينجز» بأن هذا يرجع إلى «التوترات التجارية المستمرة، وعدم الاستقرار السياسي، والمخاطر الجيوسياسية، والمخاوف بشأن الفاعلية المحدودة للتحفيز النقدي». تمثل التجارة الحرة وأسعار الصرف المرنة وحركات رؤوس الأموال مقومات أساسية لازدهار الاقتصاد العالمي، ولكن أين دور المتغيرات الأخرى في الاقتصاد العالمي؟ تتيح التكنولوجيا فرصاً هائلة لرفع مستوى الإنتاجية وزيادة الدخل، لكنها تؤدي إلى حدوث تغيرات هيكلية لإيجاد وظائف جديدة وإحلال وظائف أخرى. ثمة قلق من أن تؤدي إنجازات التقدم التكنولوجي، على غرار الذكاء الاصطناعي مثلاً إلى تعريض الوظائف

والدخل للخطر عبر الاقتصادات المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة واليابان، وخاصة منطقة اليورو، هناك تراجع في النشاط الاقتصادي. وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، كالهند والبرازيل، نرى التباطؤ أكثر بروزاً هذا العام. وفي الصين بدأ النمو ينخفض تدريجياً عن المعدلات السريعة التي سجلها لأعوام عديدة، والتوقعات تتطلب التنبؤ بالمستقبل. ويمكن الاستعانة ببعض من الأنماط الإحصائية الواضحة التي تسبق فترات الركود. حول التنبؤ هناك ما لا يمكن التنبؤ به، ففي نهاية عام ٢٠٠٨، سألت ملكة بريطانيا مجموعة من الأكاديميين من كلية لندن للاقتصاد: لماذا لم يتوقع أحد الركود الاقتصادي الذي كان قد بدأ لتوه؟ وحتى اليوم، ثبت أن تقدير احتمال حدوث ركود مهمة صعبة. فكل دورة اقتصادية تبدو مختلفة بعض الشيء عن سابقتها. وقد تؤدي محاولة التوصل إلى مؤشرات دقيقة للأزمات، إما إلى الإفراط في توقعها أو الفشل في تقدير فتراتها الزمنية، بسبب التقليل من أهمية المخاطر المجهولة في أحدث توقعاته الاقتصادية العالمية، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج العالمي ٣ في المئة فقط هذا العام، منخفضاً من ٣,٦ في المئة عام ٢٠١٨. وفي البلدان المرتفعة الدخل يتوقع أن يبلغ إجمالي النمو ١,٧ في المئة، منخفضاً من ٢,٣ في المئة في العام الماضي. في الاقتصادات الناشئة يراوح الانخفاض من ٤,٥ في المئة إلى ٣,٩ في المئة هذا العام. ومن المتوقع أن يبلغ نمو حجم التجارة العالمية ١,١ في المئة هذا العام، منخفضاً من ٣,٦ في المئة العام الماضي. هذا أقل بكثير

من نمو الإنتاج. في الاقتصادات المتقدمة، تشير التوقعات إلى بلوغ النمو ١,٩ في المئة في ٢٠١٩ و ١,٧ في المئة في ٢٠٢٠. وتزيد التوقعات لعام ٢٠١٩ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عما كان متوقفاً في نيسان. تشير التوقعات إلى أن النمو في منطقة اليورو سيبلغ ١,٣ في المئة في ٢٠١٩ و ١,٦ في المئة في ٢٠٢٠ (أعلى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية من توقعات نيسان). وحُفِّضت التنبؤات بشأن النمو لعام ٢٠١٩ بدرجة طفيفة في ألمانيا لكنها لم تتغير في فرنسا وفي إيطاليا، حيث تظل آفاق المالية العامة المحاطة بعدم اليقين، ما يؤثر سلباً في الاستثمار والطلب المحلي. من المنتظر أن ينمو اقتصاد اليابان بمعدل ٠,٩ في المئة في ٢٠١٩ في عدد نيسان من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» ويتوقع تراجع النمو إلى ٠,٤ في المئة في ٢٠٢٠، نظراً لأنه من المتوقع أن تؤدي تدابير المالية العامة إلى تخفيف حدة تقلب النمو نتيجة الزيادة المرتقبة في معدل ضريبة الاستهلاك في تشرين الأول ٢٠١٩. وتشير التوقعات إلى أن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستحقق نمواً يبلغ ٤,١ في المئة في ٢٠١٩، ثم يرتفع إلى ٤,٧ في المئة في ٢٠٢٠. في الصين، أدت الآثار السلبية لتصاعد التعريفات الجمركية وضعف الطلب الخارجي إلى زيادة الضغوط على اقتصاد يمر بالفعل بمرحلة من التباطؤ الهيكلي ويحتاج إلى تقوية الأطر التنظيمية لكبح الاعتماد الكبير على الديون. سيبلغ النمو وفق التنبؤات ٦,٢ في المئة في ٢٠١٩ و ٦ في المئة في ٢٠٢٠. ويتوقع نمو اقتصاد الهند بنسبة ٧ في المئة في ٢٠١٩، وارتفاعه إلى ٧,٢ في المئة في ٢٠٢٠. في عدد تموز (يوليو) من التقرير عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، انخفضت توقعات النمو العالمي إلى ٣,٢ في المئة في ٢٠١٩ و ٣,٥ في المئة في ٢٠٢٠. ورغم أن هذا التعديل يمثل تخفيضاً متواضعاً مقداره ٠,١ نقطة مئوية للعالمين مقارنة بتوقعاتنا الصادرة في نيسان، فإنه يأتي إضافة إلى تخفيضات كبيرة سابقة. ويرجع التعديل المتعلق بعام ٢٠١٩ إلى التطورات السلبية المفاجئة في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. قرابة ٧٠ في المئة من هذا التحسن في النمو المتباطئ، إذا تم، يعتمد على تحسن أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الخاضعة لضغوط، ومن ثم فهو يخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين صعود نجم الصين واقتصادات أخرى يحدث تغيراً جوهرياً في المشهد العالمي. ومع نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وتقارب مستويات الدخل، من المتوقع أن تهبط حصة الاقتصادات المتقدمة في الناتج العالمي من أكثر من النصف إلى نحو الثلث على مدار الـ ٢٥ سنة المقبلة. وسيستهلك كبار السن في الاقتصادات المتقدمة مدخراتهم بالتدريج في الوقت الذي تحتاج فيه البلدان صاحبة النسبة الأكبر من الشباب إلى تمويل استثماراتها. وفي المستقبل غير البعيد، من المرجح أن تصبح قضايا الشيخوخة موضع اهتمام في كل أنحاء العالم، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع وتراجع معدلات الخصوبة. وسيكون لهذا انعكاسات عميقة على التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

سياسة تراب التجارة تحطم أسس نظام التجارة بعد الحرب

المخاطر

يتمس النمو العالمي بالبطء والمخاطر المحيطة. ديناميكية الاقتصاد العالمي تتأثر بامتداد فترة عدم اليقين من اتجاه السياسات مع التوترات التجارية التي لا تزال محتدمة رغم الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتوترات التكنولوجيا التي تفجرت أخيراً لتشكل خطراً على سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية.

حدث تباطؤ كبير في نمو التجارة العالمية التي تتحرك وفقاً لحركة الاستثمار، فبلغ ٠,٥ في المئة «على أساس سنوي» في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وهو أبداً معدل لنمو التجارة منذ عام ٢٠١٢. انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات قياسية.

تبدو المخاطر كلها في الجانب السلبي. قد تتفاقم النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين. المخاطر الجيوسياسية كثيرة، وخاصة في الشرق الأوسط، وكذلك في آسيا. والأهم، العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تزداد سوءاً.

خطر الإرهاب الهائل مستمر واستمرار الفشل في معالجة تغير المناخ

تعمل سياسة دونالد ترامب التجارية على تحطيم الأسس التي يقوم عليها نظام التجارة بعد الحرب، ما يوجد حالة هائلة من عدم اليقين، في السعي لتحقيق الهدف السخيف المتمثل في تحقيق التوازن الفئائي. «بريكست» يدمر شراكة مثمرة مع الدول المجاورة للمملكة المتحدة وشركائها. المشهد يشير وكأن الجميع يلعبون بالنار. والأسوأ أنهم يفعلون ذلك وهم يعيشون في مبنى قابل للاشتعال. الخطر لا يتمثل كثيراً في تباطؤ الاقتصاد العالمي بقدر ما يتمثل في صعوبة فعل الكثير تصدياً لذلك. في هذا الصدد، التحول الأخير في سياسة الاحتياطي الفيدرالي باتجاه أسعار فائدة أدنى، أمر له تأثير كبير في الاقتصادات الكبيرة الأخرى ذات الدخل المرتفع، هناك مخاطر التطورات السلبية على النمو. فتصاعد التوترات التجارية والجغرافية - السياسية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تؤدي إلى زيادة إرباك النشاط الاقتصادي، وانحرف التعافي الهش بالفعل عن مساره في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومنطقة اليورو، ويؤدي هذا الأمر إلى حدوث مخاطر واضطرابات مالية، وانعكاس في مسار التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة.

لا يزال تصاعد التوترات على صعيدي التجارة والتكنولوجيا من أكبر المخاطر السلبية التي تتعرض لها الآفاق المتوقعة التي يمكن أن تحدث اضطراباً كبيراً في سلاسل العرض العالمية. وهذا يساهم في تخفيض مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٥ في المئة. ومن المخاطر الكبيرة الأخرى، عدم تعافي منطقة اليورو، وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية.

ومع ضعف النمو العالمي وهيمنة مخاطر التطورات السلبية على الآفاق المتوقعة، يظل الاقتصاد العالمي في مرحلة حرجية، نشير هنا إلى أن الطلب الكلي الضعيف هيكلياً، الذي كتب عنه الكثيرون منذ ما قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، لا يزال متفشياً، وهذا يؤكد الأخطار المتمثلة في «القومية - الشعبوية - الحمائية»، وأيضاً الأخطار المتمثلة في «التكشف».

الواقع الاقتصاد العالمي يشهد أضعف أداء منذ الأزمة المالية - لأن الحروب التجارية أطاحت بالثقة والاستثمار والتجارة والصناعة.

العالم يمر بلحظة فارقة بالنسبة للاقتصاد العالمي. إذا تحقق أي من المخاطر الرئيسية، فقد ينحرف التعافي المتوقع عن مساره الصحيح في الاقتصادات الواقعة تحت وطأة الضغوط والاقتصادات المعتمدة على الصادرات والاقتصادات المثقلة بالديون.

لا يزال النمو العالمي ضعيفاً، فمنذ نيسان، واصلت الولايات المتحدة رفع التعريفات الجمركية على واردات صينية معينة، واتخذت الصين إجراءات انتقامية برفع التعريفات الجمركية على مجموعة فرعية من وارداتها من الولايات المتحدة، وأمكن تجنب حدوث مزيد من التصاعد بعد انعقاد قمة مجموعة العشرين في حزيران، واستمرار التوترات الجغرافية-السياسية المتصاعدة التي أثرت سلباً في أسعار الطاقة.

عدد من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي»، توقع تحسن النمو العالمي تحسناً طفيفاً يبلغ ٣,٤ في المئة في ٢٠٢٠، وهو ما يمثل تعديلاً آخر بالخفض بمقدار ٠,٢ في المئة مقابل التوقعات في نيسان.



صانعو السياسات الاقتصادية العالمية يلعبون بالنار.. والأسوأ أنهم يفعلون ذلك وهم يعيشون في مبنى قابل للاشتعال.

السويسري بالكامل. وخلاصة القول: لا تزال الآفاق العالمية محفوفة بالمخاطر في ظل حالة التباطؤ المتزامن وعدم اليقين بشأن التعافي، فمع بلوغ النمو معدلاً مقداره ٣ في المئة ليس هناك مجال لأي أخطاء على مستوى السياسات، ويتعين تحسين نظام التجارة العالمية. البيان الصادر في نهاية الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن لعام ٢٠١٩، وافق على أن الاقتصاد العالمي لا يتراجع متجهاً نحو الركود. يعرف صندوق النقد الدولي على نطاق واسع الركود العالمي بأن تراجع النمو إلى أقل من ٢,٥ في المئة سنوياً. من المتوقع أن يكون أداء الاقتصادات الناشئة الكبيرة في المكسيك والبرازيل وروسيا أفضل بقليل، حسبما يعتقد صندوق النقد، لكنه لم يتوقع أي تحسن في الاقتصادات الأربعة الكبرى - الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

إريك نيلسن، كبير الاقتصاديين في «يوني كريديت»، يتوقع حدوث ركود عالمي في عام ٢٠٢٠.

في هذه الأثناء، يتزايد قلق المسؤولين الأوروبيين من احتمال اندلاع حرب تجارية شاملة عبر الأطلسي مع تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة.

بالتالي الخوف هو أن العالم يمكن أن يغرق في ركود محتمل من دون أن تكون لديه أي قوارب نجاة.

التحديث الرئيسي التالي لنظرة صندوق النقد للآفاق الاقتصادية، الذي سيتم نشره في نيسان (أبريل) ٢٠٢٠، سيتناول الكيفية التي يمكن بها للعالم التعامل مع الركود مع وجود أسعار فائدة وصلت إلى القاع.

الناشطة نعومي كلين، في كتابها المعنون «الأرض تحترق» On Fire.. مجموعة من المقالات تصور بأسها المتزايد من التدهور البيئي.

وترى أن انفجار «الليبرالية الجديدة» في فترة ما بعد الثمانينات من القرن الماضي، قد قلص من الروح الجماعية اللازمة لإزالة الكربون.

وهي قلقة لأن ارتفاع درجات الحرارة في الشرق الأوسط (الذي يلامس ٥٠ درجة مئوية في العراق مثلاً) يؤدي إلى إكراه الناس على الهجرة الجماعية إلى أماكن أكثر اعتدالاً.

باختصار عام ٢٠١٩ بدأ أنه يشير بصورة مؤكدة إلى تسجيل أسوأ أداء اقتصادي عالمي منذ عقد عاكساً التوترات التجارية الأمريكية الصينية المتزايدة وتأثيرها السلبي في الصادرات والإنتاج الصناعي، سيحتاج صناع السياسات إلى التكيف مع الوضع القائم. ومن الضروري توفير الموارد الكافية للمؤسسات المتعددة الأطراف للحفاظ على شبكة أمان عالمية فعالة، وهو قد يساعد على استقرار الاقتصاد العالمي.

صناع السياسات لمعالجة هذه الثغرات في نظام التجارة العالمي والاستمرار في إنفاذ قواعد منظمة التجارة العالمية القائمة عن طريق نظام يعمل بكفاءة لتسوية المنازعات. وعلى المستوى الوطني، تتضمن أهم الأولويات المشتركة بين البلدان تعزيز الاحتواء، مواجهة التحولات التي تسبب اضطراب الأسواق المالية الدولية، ومعالجة القيود التي تكبح نمو الناتج، والعمل على دفع الإنتاجية. وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن تراجع التضخم يتيح للبنوك المركزية خيار تيسير السياسة النقدية.

عدد متزايد من المحللين الاقتصاديين في العالم ينضمون إلى المتشائمين بشأن الاتجاه إلى حالة الركود، والمقلق هو توقعهم القريب لذلك الركود، وفي رأي بعضهم فإن التوترات التجارية تزيد من صعوبات نقل السلع، وبالتالي تتفاقم مشكلة تكسد البضائع وتضعف ضمانات زيادة وتيرة الإنتاج، كما أن الفوضى النقدية في العالم بسبب حرب العملات وتزايد وتيرة إنتاج عملات رقمية تقود هي الأخرى إلى انخفاض الثقة... يصبح الاستثمار نادراً ويتباطأ النمو حتى الركود، تظهر الديون العالمية كالكابوس المفرح، تزايد التهديدات العالمية والعدائية التجارية يجعل المستثمرين يبحثون عن ملاذات آمنة، وهذا هو أسوأ مؤشرات التباطؤ وأعنفها.

الحرب التجارية باتت منذ انطلاق شرارتها مصدر خطر على الاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة تباطؤ شديدة، يعتقد أن هذا التباطؤ قد يقود إلى ركود.

أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة أكد من على منبر منظمته: «إن كوكبنا مقسوم إلى شطرين، تقوم أكبر قوتين اقتصاديتين فيه ببسط نفوذهما على عالمين منفصلين متنافسين».

ورغم هذا التباطؤ الكلي، فمن المتوقع أن تتجاوز معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٥ في المئة في نحو ٤٠ اقتصاداً للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بما فيها ١٩ في إفريقيا،

إذاً: ما سبب التباطؤ في ٢٠١٩؟ يرجع ذلك في جانب منه إلى التوترات التجارية، والضعف الكبير الذي أصاب النشاط الصناعي والاستثمارات على مستوى العالم، يؤدي عدم اليقين المدفوع بالتجارة، وكذلك بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتوترات الجغرافية السياسية إلى كبح إمكانات الاقتصاد.

الكل خاسر في الحروب التجارية، وبالنسبة للاقتصاد العالمي، يمكن أن يعني الأثر التراكمي للصراعات التجارية خسارة نحو ٧٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، أو نحو ٠,٨ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وللتوضيح، فإن هذا يقرب من حجم الاقتصاد

هذا الضعف في النمو مدفوع بتدهور حاد في أنشطة الصناعة التحويلية والتجارة العالمية، مع ارتفاع التعريفات الجمركية وطول أمد فترات عدم اليقين بشأن السياسات التي أضرت بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية.

مقترحات

تتساءل كريستالينا جورجييفا المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي: ما الذي يمكننا جميعاً القيام به للمساعدة على إصلاح التصدعات التي مني بها الاقتصاد العالمي وتشجيع الوصول إلى نمو أقوى؟

منذ عامين، كان الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش متزامن، واليوم فإن النمو أخذ في التباطؤ هذه المرة. وتوقع تباطؤ النمو عام ٢٠١٩ في نحو ٩٠ في المئة من بلدان العالم، فالاقتصاد العالمي أصبح الآن في حالة تباطؤ متزامن ينبغي تقوية وتحديث النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد حتى يغطي مجالات مثل الخدمات الرقمية والدعم ونقل التكنولوجيا، من المفيد أن تظل السياسة النقدية تيسيرية، وخاصة حيثما كان التضخم يتجه إلى الانخفاض عن المستوى المستهدف، لكن هذا يجب أن يقترن بسياسات تجارية سليمة من شأنها تحسين الآفاق المتوقعة وتخفيض مخاطر التطورات السلبية. وينبغي أن توازن سياسة المالية العامة بين قضايا النمو والمساواة والاستدامة، بما في ذلك حماية الأقل دخلاً في المجتمع.

ينبغي تكميل التيسير النقدي بتحريك متزامن نحو مزيد من التيسير للسياسات المالية العامة، وذلك حسب ظروف كل بلد.

لا بد من توثيق التعاون العالمي إلى جانب تسوية التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا، ينبغي أن تعمل البلدان معاً لمعالجة قضايا أساسية مثل تغير المناخ، والفساد، والأمن الإلكتروني، والتحديات المصاحبة للتكنولوجيات الحديثة في مجال المدفوعات الرقمية وتحسين فعالية النظام الضريبي الدولي نحتاج أيضاً إلى نظام تجاري عالمي أكثر حداثة، ولاسيما لإطلاق الإمكانيات الكاملة للخدمات والتجارة الإلكترونية. ويجب على كل بلد أن يقوم بمزيد من الجهد لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الاختلالات المرتبطة بالتكنولوجيا والتجارة.

أولويات السياسات الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف

تتمثل الحاجات الملحة أولاً في الحد من توترات التجارة والتكنولوجيا، وثانياً التعجيل بإزالة أجواء عدم اليقين المحيطة بالتغيرات في اتفاقيات التجارة، وأن يتعاون

ليكون صوتك أقرب مهما بعدت المسافة نعمل لتبقى على تواصل دائم أنت كل القصة.

نفخر بأن نقدم أفضل خدمة زبائن وأوفر العروض من خلال
أوسع شبكة تغطية وأسرع خدمة إنترنت في سورية



www.mtnsyr.com